عالم المال

ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

الأحد 21 ديسمبر 2025 م

العدد: 870 • السنة العشرون • الإصدار الثانى

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

هل يؤجل المركزي خفض الفائدة إلى 2026؟

المؤسسات المالية تنقسم بين تثبيت أو خفض حذر مدفوع بتراجع التضخم

تعقد لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي، الخميس المقبل، اجتماعها الثامن والأخير خلال عام ٢٠٢٥، حيث تحدد مصير الفائدة البنكية على الإيداع والإقراض.

ومع حالة الترقب التي تسيطر على السوق بجميع قطاعاتها، انقسمت توقعات وآراء المؤسسات المالية، والمصرفيين حول القرار الذي سيصدره البنك المركزي خلال الاجتماع، إلى فريقين.

ويرى الفريق الأول من خبراء المؤسسات المالية أن المناخ الاقتصادي بات مهيئًا لاستئناف التيسير النقدي بخفض الفائدة، مدفوعًا بتراجع معدلات التضخم، وتحسن مؤشرات أداء مختلف القطاعات، إلى جانب المتغيرات الخارجية وعلى رأسها توجهات السياسة النقدية العالمية.

الفريق الآخر من الخبراء يدعون إلى التريث لضمان مسار مالي واقتصادي مستقر في ٢٠٢٦، دون صدمات تضخمية، لا سيما مع اقتراب مواعيد استحقاق شهادات العائد المرتفع.

بنوك وتأمين 4-5

نقيب الأطباء البيطريين:

توقف التعيينات منذ 20 عاما وضعف الرقابة والاختلالات الهيكلية تهديدات مباشرة للأمن الغذائي

استثمار زراعي ص 07

مدحت العربي :

صادرات مجموعة العربي تجاوزت 60 مليون دولار خلال 2025

صناعة وتجارة ص 7

سعيد إمبابي:

الفضة حققت قفزات تجاوزت 112 % وحجم سوقها 1.5 تريليون دولار

صناعة وتجارة ص 6

تسهيلات حكومية جديدة تنقذ المصانع من كابوس الإغلاق وتوفر المزيد من فرص العمل

كواليس «التموين» لردع المتلاعبين بسعر ووزن الخبز المدعوم

خطة لإنشاء مصنع جديد لتصدير 65 % من الإنتاج

«شاهين للحلويات والجيلي»: 7 ملايين دولار قيمة صادراتنا خلال 2025.. وإجمالي استثماراتنا 75 مليون دولار

كشف حسن شاهين، مالك شركة شاهين للحلويات والجيلي، والشريك الاستراتيجي مع شركة «كيرفان» باستثمار مصري تركي، عن تفاصيل أعمال الشركة خلال السنوات الماضية، والتوسعات التي تستعد لها الشركة في عام ٢٠٢٦.

وأوضح شاهين أنه جرى افتتاح أول مصنع للحلويات والجيلي في عام ٢٠٢٣، حيث نجحت الشركة من خلاله في تحقيق عائد تصديري بلغ ٧ ملايين دولار خلال العام الحالي، مشيرا إلى أن المصنع اعتمد في ٧٢٪ من خاماته على السوق المحلية.

ولفت شاهين، في تصريح لعالم المال، إلى أن حجم إنتاج الشركة بلغ ٨٥٠٠ طن سنويا، مشيدا بدور هيئة الاستثمار في دعم الشركة.

وقال: بدعم الهيئة حصلنا على قطعة أرض مساحتها ٥٠ ألف متر مربع للتوسع، لأن المصنع كانت مساحته صغيرة لا تتجاوز ١٠ آلاف متر، وبالإيجار.

وأضاف: إجمالي استثمارات الشركة ٧٥ مليون دولار، وهناك عدد من الدول التي نصدر إنتاجنا إليها في إفريقيا والمنطقة العربية، كما نصدر إلى أمريكا وإنجلترا، وهي أسواق صعبة جدا، ولكن جودة المنتج هي التي تدفعهم للتعاون معنا.

وكشف شاهين أن الشركة تستهدف زيادة خطوط الإنتاج من خطين فقط إلى سبعة خطوط في المصنع الجديد، الذي يبدأ إنتاجه في منتصف عام ٢٠٢٧، طبقا لخطة الشركة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، وسيكون الإنتاج مقسما إلى ٦٥٪ للتصدير و٣٥٪ للسوق المحلية.

حسن شاهين

تفاصيل خطة الحكومة لإنتاج 120 ألف طن وقود طائرات من زيت الطعام المستعمل

مجالس الغرف الصناعية الجديدة تضع سيناريوهات تفكيك الأزمات وتجاوز التحديات

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

خطوة عملاقة تدر أرباحا هائلة..

مصر تنتج 120 ألف طن وقود طائرات من زيت الطعام المستعمل

وزير البترول:

المشروع يوفر عوائد اقتصادية وبيئية ضخمة

أسامة كمال:

الدولة تمتلك 85 % من المشروع و15 % للقطاع الخاص

صلاح السبكي:

التقنيات المتقدمة تتيح نقل تكنولوجيا حديثة إلى البلاد

أشاد خبراء الطاقة بمشروع تحويل زيت الطعام المستعمل إلى وقود للطائرات، في خطوة عملاقة جديدة نحو مزيد من استخدام الطاقة النظيفة، والطيران الأخضر، مؤكدين أن هذا المشروع يحقق جدوى اقتصادية كبيرة، ويسهم باعتباره بديلا محليا في خفض فاتورة استيراد وقود الطائرات، إلى جانب أنه يسمح بجذب مزيد من الاستثمارات الجديدة في هذا المجال الحيوي، وخلق فرص العمل.

وقال المهندس أسامة كمال وزير البترول السابق، وخبير الطاقة، إن مشروع تحويل زيت الطعام المستعمل إلى وقود طائرات مستدام يعد من المشروعات العملاقة التي ستحقق أرباحا ضخمة خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن هذا المصنع سيكون نواة للتوسع في إنشاء مزيد من المصانع المتخصصة في تحويل الزيت المستعمل إلى وقود طائرات. وأوضح أن المصنع الجديد سيقام في الإسكندرية، وتبلغ طاقته الإنتاجية المتوقعة نحو ١٢٠ ألف طن سنويا، من وقود الطائرات المستدام، المنتج من زيوت الطعام المستعملة.

ولفت كمال إلى أن التقنية المقدمة من شركة Honeywell UOP تعد من أبرز التقنيات العالمية في إنتاج وقود الطائرات المستدام من الزيوت المستعملة، حيث تصل كفاءة تحويل الزيوت إلى وقود طيران إلى نحو ٨٠٪، من خلال عمليات هدرجة متطورة.

وأشار إلى أن الهيكل المؤسسي لشركة ESAF، التي أنشئت في عام ٢٠٢٤، يتضمن امتلاك الدولة غالبية الأسهم بنسبة ٨٥٪، مقابل ١٥٪ للقطاع الخاص.

وقال كمال إن توقيع عقد رخصة تحويل زيت الطعام المستعمل إلى وقود للطائرات يمثل خطوة استراتيجية مهمة للدولة ولقطاع البترول والطاقة المتجددة، على عدة مستويات.

وأوضح أن التأثيرات الاقتصادية للمشروع تتمثل في خفض فاتورة استيراد الوقود، إذ يعد وقود الطائرات المستدام بديلا محليا يقلل تكلفة استيراد الكيروسين، أو الوقود المستدام من الخارج، إلى جانب جذب استثمارات جديدة في مجال إنتاج وقود الطائرات المستدام، وهو من الاستثمارات عالية القيمة، ويفتح المجال أمام شركات أجنبية ومحلية لضخ رؤوس أموال في قطاع الوقود الحيوي.

وأضاف أن المشروع يسهم في خلق فرص عمل من خلال إنشاء مصانع لتجميع وتنقية وتحويل الزيوت إلى وقود، بما يوفر وظائف مباشرة تشمل مهندسين وفنيين وعمال تشغيل، ووظائف غير مباشرة في مجالات النقل واللوجستيات وجمع الزيوت وخدمات الجودة، فضلا عن دعم الصناعات المرتبطة مثل مصانع تجميع الزيوت، ووحدات الهدرجة، ووحدات التكرير الحيوي، وشركات النقل والتخزين.

كما أشار إلى أن التأثيرات البيئية للمشروع تتمثل في خفض الانبعاثات الكربونية لقطاع الطيران، حيث يقلل وقود الطائرات المستدام انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ و٨٠٪، مقارنة بالوقود التقليدي، ويعد من أهم الأدوات العالمية لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

في الوقت ذاته يسهم المشروع في حل مشكلة التخلص من زيوت الطعام من خلال تحويل زيت القلي المستهلك إلى وقود، بما يمنع إلقاءه في الصرف الصحي ويساعد على الحد من تلوث المياه، هذا ما أكده المهندس محمد صلاح السبكي، رئيس هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة السابق، واصفا مشروع تحويل زيت الطعام المستعمل إلى وقود للطائرات يعد من أهم المشروعات التي وقعتها الحكومة مؤخرا.

وأشار السبكي إلى أن المشروع ينقل مصر من ثقافة التخلص من المخلفات إلى تدويرها وتحويلها لقيمة مضافة، مع تحقيق أرباح اقتصادية، ودعم الاكتفاء الذاتي، وخفض فاتورة الاستيراد.

كما لفت إلى أن المشروع الجديد سيكون له تأثيرات مباشرة على قطاع الطيران، من خلال تحسين مكانة المطارات المصرية، ومنح مصر ميزة تنافسية كمركز إقليمي للطيران الأخضر، خاصة في ظل إلزام أوروبا شركات الطيران باستخدام نسب إلزامية من الوقود المستدام بدءا من عام ٢٠٢٥.

وأضاف أن المشروع يدعم شركات الطيران الوطنية، حيث يساعد شركة مصر للطيران والشركات المحلية على الالتزام بمعايير الطيران الأوروبية والدولية، وتقليل رسوم الكربون والغرامات، وتحسين تصنيف الاستدامة الدولي، وتعزيز سمعة مصر الدولية، لافتا إلى أن إنتاج وقود الطائرات المستدام محليا يجعل مصر من الدول القليلة في الشرق الأوسط وأفريقيا التي تمتلك تقنية إنتاج وقود طيران نظيف.

السبكي أوضح أيضا أن المشروع ستكون له تأثيرات مهمة على الأمن الطاقي، من خلال تنويع مصادر الطاقة، حيث يضيف وقود الطائرات المستدام نوعا جديدا من الوقود المحلي، ويقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري وحده، إلى جانب دعمه لاستراتيجية الطاقة المتجددة ٢٠٣٠ و٢٠٥٠، وتكامله مع الاقتصاد الدائري، والهيدروجين الأخضر، ومشروعات إعادة التدوير، وخفض الانبعاثات.

وأشار إلى الأهمية الصناعية والتكنولوجية للمشروع، التي تتمثل في نقل تكنولوجيا جديدة إلى مصر، موضحا أن عقد الرخصة يتيح للدولة التكنولوجيا الحديثة، بما يشمل عمليات الهدرجة، وتكنولوجيا تحويل الزيوت والدهون إلى وقود الطائرات، ومعايير الجودة الدولية. ولفت إلى أن إنشاء صناعة وقود الطائرات المستدام يمثل صناعة جديدة بالكامل، وأن دخول مصر هذا المجال يحولها إلى مركز تصنيع وتصدير وإعادة تدوير الزيوت في المنطقة، إلى جانب دعم الاقتصاد الأخضر والتحول من اقتصاد يعتمد على الوقود التقليدي إلى اقتصاد منخفض الكربون، بما يعزز قيمة المنتجات ويسهم في جذب التمويل الأخضر.

وشهدت مصر مؤخرا توقيع عقد رخصة لتحويل زيت الطعام المستعمل إلى وقود الطائرات المستدام بين الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات، ممثلة في الشركة المصرية لإنتاج وقود الطائرات المستدام، وشركة Honeywell UOP، وذلك بحضور وزير البترول والثروة المعدنية كريم بدوي، الذي أكد أن المشروع هو الأول من نوعه في مصر، ويمثل خطوة جديدة لقطاع البترول في دعم توجه الدولة نحو التحول إلى الطاقة الخضراء.

وأشار الوزير إلى أن المشروع يسهم في تقليل انبعاثات قطاع الطيران من خلال إنتاج وقود طيران أخضر مستدام بيئيا، موضحا أن المشروع المستهدف إقامته في الإسكندرية يقوم على تحويل زيت الطعام المستعمل إلى وقود طائرات، بطاقة تصل إلى ١٢٠ ألف طن سنويا، بما يسهم في خفض نحو ٤٠٠ ألف طن سنويا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وأضاف بدوي أن مشروع إنتاج وقود الطائرات المستدام يعد من المشروعات الاقتصادية ذات الأولوية، نظرا للعوائد الاقتصادية والبيئية الكبيرة المتوقعة.

شيرين نوار

المصانع الصغيرة والمتوسطة على رأس الأولويات..

مجالس الغرف الصناعية الجديدة تضع سيناريوهات تفكيك الأزمات وتجاوز التحديات

تواجه مجالس الغرف الصناعية الجديدة ـ بعد انتهاء انتخابات كل منها واكتمال تشكيلها ـ عددا من التحديات التي تقف عقبة أمام الانطلاق الصناعي المنشود على الأصعدة كافة.

رجال المجتمع الصناعي كشفوا عن القضايا الملحة المطلوب التعامل الفوري معها، وإيجاد حلول غير تقليدية لها، مطالبين بوضع خطط وسيناريوهات واضحة لتفكيك الأزمات المتفجرة في مختلف القضايا الشائكة الموضوعة على طاولة كل غرفة، وهو ما نسلط عليه الضوء في هذه السطور.

غرفة صناعة الأخشاب والأثاث

يرى محمد علي سليم، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأخشاب والأثاث باتحاد الصناعات المصرية لدورة ٢٠٢٥-٢٠٢٩، أن أبرز الملفات المطروحة أمام المجلس الجديد لغرفة صناعة الأخشاب والأثاث تتمثل في دعم الصناعة، مؤكدا أن جميع الملفات التي تصب في صالح تحقيق هذا الهدف تحظى باهتمام المجلس الجديد، خاصة أن قطاع الأثاث شهد خلال السنوات الماضية طفرة ملحوظة، وهو ما يحسب لأعضاء المجلس السابق.

وأضاف سليم في تصريحات لـ«عالم المال» أن من أولويات المجلس أيضًا الاهتمام بالتدريب والتأهيل من خلال دورات تدريبية للمصنعين وأصحاب المشروعات والورش الصغيرة، ومساعدتهم وتقديم الدعم لهم، من أجل النهوض بالصناعة وزيادة حجم الصادرات، وحتى يكون لدينا منتج محلي ذو جودة عالية قادر على المنافسة.

وتابع عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الأخشاب والأثاث: «المنتج المحلي يتمتع بدرجة كبيرة من الجودة والتصميم والتطوير ولا يقل عن المنتجات المستوردة، التي أصبحت منافسًا قويًا للمنتجات الأخرى»، مشيرًا إلى أن تحقيق ذلك يتطلب تدريبًا وخبرات مستمرة بالتعاون والتكاتف بين مجلس إدارة الغرفة ومن خارج المجلس، وأصحاب المشروعات والورش والمصانع، وبالتالي يعود ذلك على رفع قيمة ونهضة قطاع الأثاث في مصر، بالإضافة إلى زيادة مراكز التدريب والتأهيل للعمالة في كافة المحافظات.

الصناعات الهندسية

قال أيمن الفخراني، عضو مجلس غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية، إن القطاع ما زال يعاني من ركود في الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار الخامات وزيادة تكلفة الإنتاج المحلي في مصر، وهي تكاليف غير مباشرة تضاف إلى الإنتاج، ولا تزال مرتفعة، وتشكل من أبرز التحديات التي تواجه عملية التصدير.

وأضاف الفخراني في تصريحات لـ«عالم المال» أن ارتفاع التكاليف تسبب في مشكلة بالمنافسة مع عدة دول منها الصين وتركيا، لأن المنتج الصيني والتركي أفضل من المنتج المحلي في المنافسة، خاصة أن تكلفة الإنتاج في الصين وتركيا منخفضة، مشيرًا إلى أن القيود المكبلة للصناعة قليلة إلى حد ما، وبالتالي لا نستطيع المنافسة مع منتجات هذه الدول، متابعًا أن أسعار الطاقة للمصانع والمنشآت الصناعية ارتفعت أيضًا في الفترة الأخيرة، مما انعكس على أسعار وتكلفة المنتج النهائي.

وعن أبرز الملفات المطروحة على طاولة المجلس الجديد لغرفة الصناعات الهندسية، أكد الفخراني أنه حتى الآن لم يجتمع المجلس، ولكن بصفته رئيس لجنة الصناعات الصغيرة في الغرفة بالدورة الماضية، سيواصل تطوير الصناعات والمشروعات الصغيرة مع الاهتمام بأصحاب هذه المشروعات، وتقديم الدعم اللازم والعمل على حل التحديات والمشكلات التي تواجههم خلال الفترة المقبلة.

صناعة الجلود

ويتفق سامح محمد زيدان، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات المصرية، مع الرأي السابق، مؤكدًا أن من أولويات المجلس الجديد دعم صناعة الجلود والمنتجات الجلدية، وعملية التصدير، ومساندة أصحاب المشروعات والمصانع والورش الصغيرة لتوطين الصناعة المحلية وزيادة الصادرات.

وقال زيدان لـ«عالم المال»، إن الهدف في الوقت الحالي هو التواصل مع أصحاب المنشآت الصغيرة والتعرف على مشكلاتهم والتحديات التي تواجههم، مشيرًا إلى أن الانتخابات الأخيرة ضمت ممثلين عن كافة الفئات من خلال ١٢ عضوًا من مختلف المهن، بما في ذلك صناعة الأحذية الرجالية، والأحذية النسائية، ومصانع الشنط والمستلزمات، وهو مجلس متنوع يجعل لغة التواصل مع أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر سهلة وقريبة، ويكون لها أثر إيجابي خلال الفترة المقبلة.

«الأخشاب والأثاث»:

تدريب «الصنايعي» أساس رفع جودة المنتج ومنافسة المستورد

وبحسب مراد علام، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود باتحاد الصناعات، شهد قطاع الصناعة خلال الفترة الأخيرة تطورًا ملحوظًا وطفرة أيضًا، ولكن هناك بعض التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي، على رأسها وأهمها توافر العمالة المدربة لكافة القطاعات، وتحديدًا قطاع صناعة الجلود.

وأضاف علام لـ«عالم المال»، أن هناك مصانع كثيرة قديمة وأخرى جديدة ومصانع تحت الإنشاء، بالإضافة إلى استثمارات خارجية جديدة أعلنت عنها الحكومة مؤخرًا، مثل الاستثمارات السورية والصينية، ولكن مشكلة العمالة ما زالت التحدي الأكبر، وما زالت الصناعة تعاني من عجز في توفير العمالة المدربة، وأصبحت قضية مادية كبيرة، لأن الممارسة السابقة كانت تقوم على تدريب الشباب واليافعين من قبل «الصنايعي»، بينما الآن الجميع يبحث عن المكسب السريع والأكثر، مثل العمل في «الديلفري» أو على منصات «تيك توك»، وهو ما سحب اليد العاملة من الورش والمصانع خلال السنوات الأخيرة.

«الصناعات الهندسية»:

ارتفاع أسعار الخامات وزيادة تكلفة الإنتاج أبرز تحديات المنافسة مع الصين وتركيا

وعن صناعة الجلود والتحديات التي تواجه قطاع المنتجات الجلدية، أكد أن المهنة في السابق كانت تحتاج إلى عمالة مدربة أكثر، خاصة لمهارات مثل الشد، والكماشة، وشد المسامير، والبُنطة، أما الآن فقد اعتمدت الورش والمصانع على التكنولوجيا الحديثة والماكينات المتطورة في الصناعة، على سبيل المثال، خط التجميع يحتاج فتى أو اثنين، أما مرحلة التعبئة والتغليف فتحتاج إلى عدد أكبر من العمالة.

وأشار علام إلى أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بالمواصلات ووسائل النقل بالنسبة للعمال، وسيارات نقل البضاعة، وكلها تكاليف وأعباء إضافية على المصنع والإنتاج، فضلًا عن ارتفاع أسعار الأراضي الصناعية، وهو تحد كبير جدًا نتيجة عدم وجود مواصلات داخلية في منطقة العاشر من رمضان، مما يرفع تكلفة الإنتاج ويضاف على المنتج النهائي.

«الجلود»:

نركز على دعم الورش وزيادة الصادرات عبر اعتماد التكنولوجيا الحديثة في التصنيع

ولفت عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الجلود إلى أن هناك مشكلة تتعلق بثقافة الشباب تجاه العمل في الورش والمصانع، حيث يعتبرون أن العمل في الورش غير رسمي، واقترح سابقًا أن يتم تعيين هؤلاء من خلال اتحاد الغرف واتحاد الصناعات لتصبح تجربة العمل رسمية، إلا أن المشكلة تكمن في أنه بعد تدريب الشاب وإنفاق نفقات عليه، قد يترك الورشة أو المصنع الصغير الذي تدرب فيه للانتقال إلى وظائف بمرتبات أكبر، دون وجود عقد يمنعه من ذلك.

وأشار أيضًا إلى أن قطاع صناعة الجلود يسعى لإبرام اتفاقيات تعاون مع وزارة التربية والتعليم، وخاصة المدارس الفنية، لتدريب طلاب هذه المدارس للعمل في الورش والمصانع، وبعد التخرج يتم تعيينهم بمرتبات مناسبة، مشيرًا إلى وجود مشكلة أخرى تتعلق بطلاب المعاهد أو الدبلومات الفنية الذين يعاملهم المجتمع على أنهم أقل شأنًا من خريجي الكليات، مؤكدًا أن أصحاب المصانع والورش مستعدون لتدريب هؤلاء الطلاب، وتحمل نفقات التدريب والمرتبات خلال الدراسة، وتعيينهم بعد التخرج في المصانع.

أسامة عبد الله

سعيد إمبابي رئيس منصة «آي صاغة» لـ«عالم المال»:

1.5 تريليون دولار حجم سوق الفضة مقابل 14 تريليونا للذهب

الأونصة وصلت لـ66 دولارا محققة قفزات تجاوزت 112 % أتوقع مواصلة الأسعار لرحلة الصعود نحو 100 دولار في 2026

توقع سعيد إمبابي رئيس منصة «آي صاغة» لتداول الذهب والمجوهرات عبر الإنترنت، أن يسجل معدن الفضة قفزات هائلة خلال ٢٠٢٦، بعدما نجحت الأونصة العالمية فى أن تسجل مستوى ٦٦ دولارًا، في سابقة لم تحدث من قبل.

وأضاف إمبابي، في حوار مع «عالم المال»، أن الفضة لم تعد واحدة فقط من أدوات الادخار فقط كما كان في السابق، بينما تطورت صناعات الفضة بشكل كبير لتدخل في صناعات مهمة و حيوية على سبيل المثال منها الطاقة الشمسية، وصناعة الإلكترونيات الدقيقة، إلى جانب ذلك صناعة السيارات الكهربائية، بالإضافة إلى أنظمة الشحن الحديثة، جميع تلك القطاعات الحيوية تعتمد على خصائص الفضة التوصيلية التي تتميز بالكفاءة العالية، وهو ما يجعل الطلب على المعدن مستمرًا ومتناميًا تزامنا مع توسع خطط التحول نحو استخدامات الطاقة النظيفة.

وإلى نص الحوار..

ما الأسباب التي تكمن وراء رواج سوق الفضة خلال الأونة الأخيرة؟

استطاعت الفضة أن تحقق نجاحات قوية كأحد المعادن النفسية المهمة وتفرض تواجدها بالسوق العالمية والمحلية لتسجل قفزات سعرية غير مسبوقة وسط تصاعد الطلب عليها وتداخلها في معظم صناديق الاستثمار العالمية، فحققت قفزات سعرية تخطت ١١٢٪، ونجحت الأونصة العالمية فى أن تسجل مستوى ٦٦ دولارًا، في سابقة لم تحدث من قبل، وجاءت موجة الصعود القوية نتيجة لعدة أسباب من بينها الخلل الواضح في سوق العرض والطلب، وتتزامن مع ذلك أيضا وقوع عدد من التوسعات الصناعية في استخدامات الفضة وهي ما ساهمت في دفع الإنتاج للنمو العالمي.

ولماذا ارتفعت خلال هذه الفترة بالتحديد من العام؟

السوق العالمية والمحلية تعاني في نهاية العام الجاري من عجز حقيقي في المعروض من الخام ولم تكن تلك هي المرة الأولى ولكن العجز استمر للعام الخامس على التوالي مع نهاية كل عام، وهو ما تسبب في عدم قدرة السوق على تلبية كافة الاحتياجات إلى جانب خلق بيئة مواتية لارتفاع الأسعار بشكل مستمر وهو ما حدث العام الجاري على عكس موجات الصعود السابقة في الأعوام الماضية والتي كانت تسبقها المضاربات، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع الأسعار الحالي يعتمد إلى أسباب رئيسية أكثر استدامة.

هل أثرت صناديق الاستثمار على أداء المعدن بالفترة الماضية؟

كان لصناديق الاستثمار دورًا مهما خلال النصف الأول من العام الجاري فقط، وذلك بعد ارتفاع التدفقات المالية إلى الأسواق وهو ما أدي إلى سحب ملايين الأوقيات من التداول الحر، وخلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر الجاري سجلت مشتريات الفضة قفزة غير مسبوقة، وهو ما يؤكد على استمرار الثقة طويلة الأجل في مستقبل معدن الفضة.

وهل ترى أن نشاط صناديق الاستثمار قد يؤثر سلبيا على جني المكاسب أثناء التخارج؟

لن تؤثر بشكل كبير نظرا لأن جزء كبير من الاستثمارات في معدن الفضة تعتمد على على رؤية طويلة الأجل، دون أن تتأثر بأي تحركات مضاربية سريعة الأجل، ومع وقوع أي تصحيحات سعرية أو عمليات جني أرباح، يظل الطلب الصناعي القوي على المعدن يظل عاملا متوازنا يمنع من هبوط الأسعار الحاد.

وماذا عن الطلب الصناعي وهل له دور في التأثير على الأسواق؟

لم تعد الفضة واحدة من أدوات الادخار فقط كما كان في السابق، تطورت صناعات الفضة بشكل كبير لتدخل في صناعات مهمة وحيوية، ومنها الطاقة الشمسية، وصناعة الإلكترونيات الدقيقة، إلى جانب ذلك صناعة السيارات الكهربائية، بالإضافة إلى أنظمة الشحن الحديثة، جميع تلك القطاعات الحيوية تعتمد على خصائص الفضة التوصيلية التي تتميز بالكفاءة العالية، وهو ما يجعل الطلب على المعدن مستمرًا ومتناميًا تزامنا مع توسع خطط التحول نحو استخدامات الطاقة النظيفة.

كم يبلغ حجم سوق الفضة مقارنة با لذ هب ؟

عند مقارنة سوق الفضة بالذهب فهي سوق صغيرة ، وتصل قيمتها إلى ١,٥ تريليون دولار مقابل أكثر من ١٤ تريليون دولار حجم سوق الذهب، هذه الفوارق تجعل سوق الفضة أكثر حساسية نحو التدفقات المالية.

كيف تتوقع أداء سوق الفضة خلال ٢٠٢٦؟

تزامنا مع ارتفاع معدلات الطلب في الوقت الحالي، خاصة من القطاعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، من المتوقع وصول سعر أونصة الفضة إلى مستوى ١٠٠ دولار بحلول عام ٢٠٢٦ وتشهد السوق على فترات متقطعة فترات تصحيح، لكنها لا تغيّر الاتجاه العام للأسعار.

كيف ينعكس ارتفاع الأسعار العالمية على السوق المحلية؟

تأثرت بشكل مباشر الأسعار المحلية، حيث كسر جرام الفضة عيار ٩٩٩ حاجز ١٠٠ جنيه، مدفوعة بارتفاع السعر العالمي، في حين شهدت السوق المحلية تحسنًا ملحوظا فيما يخص السيولة وسهولة التداول، بالإضافة إلى تقليص الفارق بين سعر الشراء والبيع مقارنة بالأعوام الماضية.

وما تقييمك للرأي القائل إن الفضة أصبحت خيارًا استثماريًا حقيقيًا في مصر؟

على الرغم من أن الاستثمار يقتصر في الوقت الحالي على السبائك والعملات تزامنًا مع غياب صناديق الاستثمار المرخصة، فإن معدن الفضة سيظل خيارًا جذابًا التنويع ما يعرف بالمحافظ الاستثمارية، خاصة لمن يبحث عن عائد محتمل أعلى برأس مال أقل من معدن الذهب.

وكيف ترى انتشار ظاهرة السبائك صغيرة الوزن في السوق المحلية؟

السبائك ذات الأوزان الخفيفة، التي تبدأ من ٥ جرامات فقط ومضمونة العيار، تسهم بشكل كبير في توسيع قاعدة المستثمرين، وتجذب شرائح معينة منها الشباب وأصحاب الميزانيات المحدودة، وهو ما جعل الدخول إلى السوق أكثر سهولة ويسر عن الوقت السابق.

أخيرا ما توقعاتك بشأن مستقبل الطلب على الفضة المحلية خلال ٢٠٢٦؟

نتيجة لارتفاع الوعي الاستثماري، من المتوقع أن يشهد الطلب على الفضة المحلية نموًا قد يصل إلى ٢٠٪ خلال العام المقبل، لكن يظل هذا التوقع مرهونا بتطورات الأسعار العالمية، بعدما أصبحت الفضة أداة تحوط وفرصة استثمارية جذابة في وقت واحد.

حوار ـ غادة نعيم

عجز الخام المعروض للعام الخامس على التوالي سبب ارتفاع الأسعار

مشتريات صناديق الاستثمار تسحب ملايين الأوقيات من التداول الحر

الطلب الصناعي يضمن استقرار الأسعار رغم عمليات جني الأرباح

الإقبال المحلي قد ينمو بنسبة 20 % خلال العام المقبل مع زيادة الوعي الاستثماري

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

قال المهندس مدحت محمود العربي، الرئيس التنفيذي للأعمال الدولية، بمجموعة شركات العربي إن صادرا ت الأجهزة المنزلية تشهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الحالية.
وأضاف أن الأجهزة المنزلية المصنوعة في مصر تتمتع بسمعة طيبة في السوق العالمية لجودتها وسعرها المنافس، لافتا إلى أن السعودية والإمارات من أكثر دول الخليج التي تستورد الأجهزة المنزلية من مصر، تليها لبنان وسوريا والعراق وليبيا والمغرب، وذلك لسهولة الدعاية للمنتج المصري في هذه الدول، التي تتحدث باللغة العربية.

المهندس مدحت العربي الرئيس التنفيذي للأعمال الدولية بمجموعة العربي لـ«عالم المال»:

60 مليون دولار صادرات المجموعة في 2025 .. بزيادة 50 % عن العام الماضي

وكشف في تصريحات لـ«عالم المال»، عن أن السوق الإفريقية توجد فيها بعض الصعوبات التي تعرقل نفاذ صادراتنا إليها، ولكننا بدأنا نخترقها ونقدم منتجا يتوسط مستوى المنتجات التي تتوفر في هذه الأسواق، لأن مستوى المعيشة هناك إما منخفض جدا يبحث عن سلع بأسعار رخيصة دون الاهتمام بالجودة، أو سلع باهظة الثمن ذات جودة عالية يقبل عليها أصحاب الدخول المرتفعة، لذلك قمنا بتقديم منتج متوسط السعر لا رخيص ولا غال، ولكنه بجودة مضمونة وجيدة.
وأضاف الرئيس التنفيذي للأعمال الدولية بالعربي أن أهم الدول الأفريقية التي نصدر إليها الأجهزة المنزلية دول شمال أفريقيا كلها، وخاصة الجزائر، حيث نقوم بتصنيع مستلزمات إنتاج الأجهزة المنزلية للمصانع الجزائرية لأن المستهلك الجزائري يفضل منتج بلده، ثم نصدر إلى كينيا وتنزانيا ورواندا وأوغندا ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي ونيجيريا، وعملنا مصنعا باستثمارات مشتركة هناك بعد نجاح الشركة التجارية، ونسعى حاليا لدخول غانا.
لافتا إلى ارتفاع المخاطر بالسوق الأفريقية بسبب الأوضاع الأمنية المضطربة وانتشار الفساد وصعوبة استرداد الأموال، لذلك نتعامل مع شركات تأمين ضد مخاطر دفع الأموال، ودائما ما تتحمل التجارة والاستثمار بعض المخاطر من أجل الحصول على الربح.
أما السوق الأوروبية فأوضح العربي أن أهم الدول التي نصدر لها الأجهزة المنزلية في أوروبا هي ألمانيا، مشيرا إلى أن حجم صادرات مجموعة العربي للسوق العالمية بلغ حوالي ٦٠ مليون دولار في ٢٠٢٥ مقابل ٤٠ مليون دولار في ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٢٠ مليون دولار، ونسعى لزيادتها في ٢٠٢٦.
وفيما يتعلق بأسباب تراجع المبيعات في السوق المحلية، أوضح العربي أنه جاء نتيجة لارتفاع سعر العملة الأجنبية مقابل الجنيه المصري، والذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية تفوق قدرة المواطن المصري على الشراء، بالإضافة إلى زيادة عمليات الشراء بالتقسيط مع ارتفاع سعر الفائدة، ما حمل المواطنين أعباء كبيرة لسداد تلك الفوائد المتراكمة عليهم.
وأكد العربي أن الآثار السلبية الكبيرة للحروب المحيطة بمصر على السوق المحلية التي تعاني من مشكلات داخلية، وتتحمل فوقها خسائر إضافية كباقي دول العالم من الحروب المشتعلة بين الكثير من الدول، فمصر لم تعان وحدها من سلبيات هذه الحروب، فنجد تركيا ودول أوروبا تعاني مثلنا والعديد من الدول الأخرى.
وأضاف الرئيس التنفيذي للأعمال الدولية بالعربي أن هذه الأوضاع تهدد السوق المحلية والعالمية بالدخول في حالة ركود أو كساد، كما حدث في عام ٢٠٠٨، مطالبا بالبحث عن حلول اقتصادية لحماية الأسواق حتى لا تدخل مرحلة أسوأ من كساد عام ٢٠٠٨، مثلما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي.
العربي، أشار أيضًا إلى ضخ استثمارات وشراكات جديدة تقارب نصف مليار دولار في مجال تصنيع الأجهزة المنزلية والإلكترونية ومكوناتها، بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية مثل شركة شارب وهيتاشي اليابانيتين، ولاجيرمانيا وهوفر الإيطاليتين، وTCL الصينية، بالإضافة إلى العلامات التجارية المملوكة لمجموعة العربي وهي تورنيدو المصرية، وكاجيتو اليابانية، وهيلر الألمانية، منوهًا بالنمو الكبير الذي حققته المجموعة خلال السنوات الخمس الماضية على مستوى التوسع الاستثماري والصناعي المحلي، وكذلك فيما يتعلق بالشراكات الدولية الجديدة في مجال الصناعات المغذية مع كل من ريتشي التايوانية، إحدى أكبر الشركات المصنعة للكبّاسات في العالم، وتويوتشي اليابانية لتصنيع الزجاج بكل أنواعه، وشين استيل الكورية لتشريح وتقطيع الصاج، ونيكس الكورية لتصنيع مبخرات الثلاجات والهوم فريزر، بالإضافة إلى شركة كور لتصنيع وتجميع مواتير الغسالات، وذلك لاستهداف السوق المحلي والعالمي بمنتجات منافسة، موضحا أن العربي استهدفت طرح منتجاتها في أسواق خارجية متعددة شملت أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.
ويأتي هذا بالتزامن مع إعلان مجموعة شركات العربي، خلال مؤتمر صحفي عقد مؤخرًا، انتهاء جميع التعاقدات الصناعية والتجارية مع علامة توشيبا للأجهزة المنزلية بنهاية عام ٢٠٢٥.
وأوضح المهندس محمد العربي في هذا الإطار أن انتهاء التعاقدات مع توشيبا للأجهزة المنزلية يأتي في إطار التطور الطبيعي لعالم الأعمال، وإعادة هيكلة الشراكات الدولية، مشيرًا إلى أن المجموعة ستظل ملتزمة التزاما كاملا بتقديم خدمات ما بعد البيع لجميع المنتجات المبيعة بضمان العربي، قائلا: «الوفاء لعهدنا مع عملائنا قيمة ثابتة لا تتغير، مهما تعددت الشراكات أو تطورت الاستثمارات».

ارتفاع صادرات الأجهزة المنزلية للسوق العالمية

هبة عبد الستار

650 مليون متر مكعب سنويا تعيد «خط الغاز العربي» إلى صدارة مشروعات الطاقة بالشرق الأوسط

تحولات كبيرة على صعيد المشهد الطاقي العالمي أعادت مشروع خط الغاز العربي إلى الواجهة، خاصة مع اعتزام مصر تصدير ٦٥٠ مليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي إلى لبنان عبر خط الغاز العربي بنهاية العام الجاري، وسط طموحات بأن يكفل ذلك تعزيز التكامل الطاقي بين الدول العربية وتأمين إمدادات الغاز الطبيعي لدعم احتياجات الكهرباء والصناعات الحيوية، وهو ما قد يعيد رسم ملامح التعاون العربي في قطاع الطاقة.

وقالت الدكتورة وفاء علي أستاذة الاقتصاد والطاقة إن خط الغاز العربي كان الهدف الرئيسي لإنشائه بناء سوق عربية موحدة للطاقة تعزز التكامل الاقتصادي العربي، لتجاوز القواعد التقليدية في التعاون الإقليمي.
وتابعت: «يحمل المشروع بعدا جيوسياسيا مهما، يعكس تطور الأدوات الجيو اقتصادية في المنطقة، عبر ربط دول المشرق العربي بشبكة غاز تمتد من مصر وصولا إلى لبنان»، وذلك في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، وتبدل مناطق النفوذ المرتبطة بإمدادات الطاقة، ليعود الحديث مجددا عن أهمية هذا الخط كجزء من التحولات الجذرية في الشرق الأوسط، خاصة مع عودة سوريا إلى قلب المعادلة السياسية بعد التطورات الأخيرة في المنطقة.
وأضافت أن مرحلته الأولى بدأت من العريش إلى العقبة، بينما تمتد المرحلة الثانية من الأردن إلى سوريا ولبنان، إذ مر الخط بمرحلة توقف لفترة طويلة على خلفية هجمات ٢٠١١ في شمال سيناء، لكنه عاد إلى الواجهة لاحقا بعد استقرار الأوضاع الأمنية، وظل يواجه تحديات كبرى ترتبط بالظروف الجيوسياسية المعقدة وتأثيرها على أجندة الطاقة في الشرق الأوسط.
وحول أبرز تلك التحديات، قالت إن قانون قيصر والعقوبات المفروضة على سوريا تمثل قيودا تؤثر بشكل مباشر على إمكانية تصدير الغاز إلى لبنان التي تعاني من أزمة طاقة حادة، إلا أنه لا زالت الجهود الدبلوماسية والفنية مستمرة، من أجل إعادة ضخ الغاز عبر الخط العربي.
وشددت على أن مصر تعد الطرف الأكثر جاهزية لقيادة هذا المشروع بفضل امتلاكها بنية تحتية متطورة ومحطات إسالة غاز قادرة على تلبية احتياجات الإمداد، إلى جانب دورها المحوري كلاعب رئيسي في سوق الغاز الإقليمي.
وأوضحت أن للمشروع أبعادا اقتصادية وتنموية مهمة، حيث يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لتداول الطاقة، ويسهم في توسيع الشراكات العربية والدولية ضمن استراتيجية أوسع لتحقيق التكامل الإقليمي في مجال الطاقة.
كما أشارت إلى أنه رغم وضوح الرؤية والفوائد المتوقعة، يبقى من الضروري اتفاق الدول المعنية فعليا على إعادة الروح إلى خط الغاز العربي في ظل هذه التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الهائلة.
في غضون ذلك قال المهندس محمد عطية المتخصص في شؤون الطاقة إن أهمية خط الغاز العربي تكمن في امتداده من مصر مرورا بالأردن وسوريا وصولا إلى لبنان، ليشكل شريانا استراتيجيا يعزز التكامل الطاقي العربي. ويفتح الباب أمام تعاون أوسع في مجالات الإمداد والتوزيع والاستثمار.
وأشار إلى أن مصر تبرز في قلب هذه المعادلة باعتبارها المحور المركزي للمشروع بفضل بنيتها التحتية المتقدمة في مجال الغاز الطبيعي المسال وسعيها إلى ترسيخ موقعها كمركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة.
وأوضح أنه رغم مما تحققه القاهرة من عوائد اقتصادية مباشرة من عمليات التغويز ورسوم العبور، فإن المكسب الأكبر يتمثل في ترسيخ نفوذها الإقليمي عبر دورها كداعم رئيسي لأمن الطاقة في المنطقة العربية، كما يسهم ذلك في دعم استقرار أنظمة الكهرباء في الدول المستفيدة من خلال توفير مصدر مستدام وأقل كلفة لتوليد الطاقة.
وكشف أن مصر تمتلك نوعين أساسيين من العوائد في ملف الغاز العربي، وهما القدرة على استقبال الغاز وإعادة تغويزه، أي تحويله من حالته السائلة إلى الحالة الغازية ثم ضخه في خطوط الأنابيب الإقليمية، وهذه القدرة الإنتاجية تتيح لها الاستفادة من الغاز الوارد سواء للاستخدام المحلي أو لإعادة التصدير.
وعندما تستضيف مصر كميات من الغاز التابعة لدول أخرى ضمن منشآتها، فإن ذلك يقلل من تكلفة تشغيل محطات التغويز، لأن هذه الدول تتحمل جزءا من التكلفة التشغيلية، مما يحقق لمصر عائدا اقتصاديا مباشرا يتمثل في خفض نفقات التشغيل ورفع كفاءة استخدام البنية التحتية القائمة.
أما العائد الآخر فيتمثل في رسوم العبور عبر خطوط الأنابيب، فكل دولة يمر عبرها الغاز مثل مصر والأردن وسوريا تحصل على ما يعرف برسوم العبور أو ضريبة النقل، وهو ما يشكل عائدا ثابتا للدولة المصرية مقابل استخدام أراضيها وخطوطها في نقل الغاز إلى دول أخرى مثل لبنان.
وينطبق الأمر ذاته على الأردن وسوريا، إذ تشترك هذه الدول الثلاث في تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة من تشغيل الخط الإقليمي.
وحول التحديات التي لا بد من مراعاتها حال تنفيذ مشروع الغاز العربي، قال إنها تتمثل في القيود المفروضة على سوريا والعقوبات الأمريكية التي تحد من تعاملها الاقتصادي، إلا أنه برزت خلال الفترة الأخيرة تصريحات تشير إلى إمكانية تعليق تلك العقوبات، غير أن تنفيذ أي اتفاقيات أو عقود تعاون بين الدول المعنية يتطلب ضمانات دولية واضحة، ومن ثم فمن الضروري تحديد فترة زمنية لتجميد العقوبات تمتد لخمس أو عشر سنوات مثلا، لإتاحة إبرام عقود طويلة الأجل، خصوصا في مجالات الطاقة والغاز، حيث تحتاج عمليات التوريد والنقل البحري إلى اتفاقات مستقرة تمتد لسنوات.
وأشار إلى أن التحدي الثاني يتعلق بتمويل الغاز المخصص للبنان، إذ تعاني الدولة اللبنانية من أزمة مالية حادة ولا تمتلك في الوقت الحالي الموارد أو العوائد الدولارية الكافية لشراء الغاز أو تمويل تشغيله عبر خطوط الإمداد.
ولهذا كان من المفترض أن يقوم البنك الدولي بدور أساسي في هذا الملف من خلال توفير التمويل اللازم لتأمين احتياجات لبنان من الغاز لمدة محددة.
وحول الأبعاد الاقتصادية لمشاركة مصر في مشروع الغاز العربي، أكد أن مصر تسعى من خلال هذا المشروع إلى تعزيز التعاون مع الدول العربية وعلى رأسها لبنان ودعمها في مجال إنتاج وتوليد الطاقة، كما تمثل هذه الخطوة استمرارا لدور مصر الإقليمي في أن تكون مركزا محوريا لتداول وتصدير الطاقة في المنطقة، سواء مع دول الجوار العربية أو حتى بعض الدول الأوروبية التي ترتبط معها بخطوط غاز أخرى.
أما من الناحية الاقتصادية، فإن الفوائد الحالية التي تحققها مصر تتمثل بشكل أساسي في خفض تكلفة تشغيل محطات إعادة التغويز، إذ إن استخدام دول أخرى لجزء من قدرات تلك المحطات يساعد على تقليل التكلفة الإجمالية على الدولة المصرية، فضلا عن تحصيل رسوم عبور الغاز عبر أراضيها، وهي ما تعرف برسوم الانتقال أو ضريبة العبور مقابل مرور الغاز عبر خطوط تمتد داخل الأراضي المصرية.
ولفت إلى أن العائد الاقتصادي الأكبر والأكثر استدامة سيتحقق عندما يكون الغاز المنقول هو الغاز المصري المنتج محليا، ففي هذه الحالة ستقوم مصر ببيعه بسعر السوق، ما يحقق لها عوائد اقتصادية مباشرة وقوية نتيجة تصدير فائض إنتاجها من الغاز.
وشدد على أن المكسب الأكبر من هذا المشروع هو تعزيز مكانة مصر الإقليمية، وتعظيم دورها الداعم للدول العربية في مواجهة أزماتها الطاقية، بما يرسخ صورتها كشريك استراتيجي ومحور للاستقرار في المنطقة.

وفاء علي:

مصر الطرف الأكثر جاهزية لقيادة المشروع بفضل بنيتها التحتية المتطورة

محمد عطية:

النفوذ الإقليمي ودعم أمن الطاقة العربي أكبر المكاسب المصرية

مي رفاعي

تضمن الاستمرارية وتوافر فرص العمل..

تسهيلات حكومية جديدة لإنقاذ المصانع المتوقفة من الإغلاق وتحسين فرص التشغيل

أعلنت وزارة الصناعة عن مجموعة من التسهيلات غير المسبوقة للمشروعات الصناعية المتعثرة، في خطوة تهدف إلى دعم المستثمرين، وتسريع دخول المصانع المتوقفة حيز الإنتاج، وتعزيز الاستفادة من الأراضي الصناعية المخصصة، بما يسهم في تعزيز التنمية الصناعية.
وأكد أيمن رضا، الأمين العام لجمعية مستثمري العاشر من رمضان، أن القرارات والتيسيرات الأخيرة التي أطلقتها الدولة لدعم المشروعات الصناعية المتعثرة تعكس بوضوح توجهًا جادًا نحو تشجيع الاستثمار وتعميق الصناعة المحلية، مشيرًا إلى أن السياسات الصناعية الحالية تمثل امتدادًا لنهج الدولة، خلال السنوات الماضية، في دعم المستثمر الجاد والحفاظ على الكيانات الإنتاجية القائمة.

أيمن رضا:

التنازل عن جزء من الفوائد والغرامات لا يعني التفريط في حقوق الدولة

وأوضح رضا أن ملف المصانع المتوقفة كان محل اهتمام مباشر من الفريق الكامل الوزير، وزير الصناعة والنقل، الذي طالب الجمعيات الصناعية بحصر المشكلات والتحديات التي تواجه المستثمرين المتعثرين.
وأضاف أنه تم تكليفهم بإعداد بيان شامل بالمشروعات المتعثرة، وبالفعل عقدت الاجتماعات الموسعة مع المستثمرين بحضور ممثلي الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وتم رفع نتائج هذه الاجتماعات إلى الجهات المختصة وعلى رأسها وزارة الصناعة.
وأشار الأمين العام لجمعية مستثمري العاشر إلى أن التيسيرات الجديدة تمثل حلولا واقعية وغير تقليدية، تستهدف إعادة تشغيل المصانع بدلا من اللجوء إلى سحب الأراضي أو إغلاق الكيانات الصناعية، مؤكدًا أن هذه السياسات ستساعد عددًا كبيرًا من المصانع على العودة للعمل مرة أخرى، وهو ما سينعكس بشكل مباشر على زيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.
وأضاف رضا أن عودة المصانع المتوقفة للإنتاج لا توظف فقط عمالتها الأساسية، بل تخلق أيضًا فرص عمل غير مباشرة وتعيد تشغيل سلاسل التوريد والخدمات المرتبطة بها.
وتطرق رضا إلى نقطة بالغة الأهمية تتعلق بمفهوم التنازل عن الغرامات والفوائد، موضحًا أن ما يتم حاليًا لا يعني التفريط في حقوق الدولة أو التنازل عن أصل المستحقات، وإنما يركز على تحصيل أصل المديونية مقابل تخفيف أو إلغاء جزء من الفوائد والغرامات المتراكمة.
وقال: «التنازل عن جزء من الفوائد لا يعني التنازل عن أصل الحق، فالدولة ستحصل على المبلغ الأساسي المستحق، وهو ما يعد مكسبًا حقيقيًا بدلا من استمرار التعثر وتراكم الديون دون تحصيل».
وأكد رضا أن البنوك نفسها تطبق هذا النهج، فهي لا تتنازل عن أصل الدين، لكنها قد تتنازل عن جزء من الفوائد للحصول على سيولة، مشددا على أن هذا تفكير اقتصادي سليم ويجب تعميمه.
ودعا الأمين العام لجمعية مستثمري العاشر من رمضان إلى تعميم هذه السياسة على مستحقات المرافق والخدمات، مثل الكهرباء والغاز والمياه، مشيرًا إلى أن تراكم الغرامات والفوائد كان أحد أهم أسباب تعثر العديد من المصانع.
وأضاف: «إذا تم إسقاط جزء من غرامات الكهرباء والغاز والمياه مقابل تحصيل أصل المستحقات، فإن الدولة ستحقق دخلا كبيرًا، وستعيد تشغيل عدد ضخم من المصانع المتوقفة.»
«المستثمر الصناعي مر بفترات صعبة خلال السنوات الماضية، خاصة مع ارتفاع التكاليف وأسعار الطاقة والفوائد، ما جعله غير قادر في كثير من الأحيان على سداد الفوائد المتراكمة، لتتحول المشكلة إلى غرامات ضخمة تفوق أصل الدين»، هكذا استكمل أيمن رضا حديثه، موضحًا أن إزالة جزء من الغرامات يعيد المستثمرين إلى الإنتاج بدلا من التوقف أو الخروج من السوق.
وأتم أيمن رضا تصريحاته بالتأكيد على أن هذه القرارات تمثل رسالة طمأنة قوية للمستثمرين، بأن الدولة شريك في النجاح وليست طرفًا عقابيًا، مشيرًا إلى أن مناخ الاستثمار الحالي أصبح أكثر مرونة وواقعية، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين المحليين ويشجع على ضخ استثمارات جديدة في القطاع الصناعي.

عبد الله الصاوي

بغرامات تصل إلى 5 ملايين جنيه..

«التموين» تخوض معركة حاسمة لردع المتلاعبين بسعر ووزن الخبز المدعوم

الوزارة تدرس إجراءات فعالة لتعويض أصحاب المخابز عن ارتفاع أسعار الطاقة

تعد جريمة التلاعب في أسعار الخبز المدعوم واحدة من أخطر الجرائم التي تمس بشكل مباشر حقوق المواطنين، خاصة المستحقين للحصول على الدعم الحكومي، لذا حرص قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على تجريم جميع صور التلاعب في الأسعار، التي قد تضر بالأمن الغذائي وحرية المنافسة.
وخلال الآونة الأخيرة ارتفعت نسبة التلاعب في وزن رغيف الخبز المدعوم، الذي حددته الحكومة ليصبح ٩٠ جراما، إلى جانب قيام بعض المخابز برفع سعر رغيف الخبز من ٢٠ قرشا إلى ٤٠ قرشا.
وفي ضوء ذلك قال محمد عبد الجواد، سكرتير عام الشعبة العامة للمخابز، إن الدولة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية، تعمل على مواجهة الممارسات الاحتكارية من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي، ومنع استغلال حاجة المواطنين إلى سلعة الخبز، حيث إنه السلع الأساسية المدعمة لمستحقي الدعم.
كما شدد على أن الشعبة ملتزمة بتنفيذ آلية التسعير، حيث يتم بيع رغيف الخبز المدعم لأصحاب البطاقات التموينية بسعر ٢٠ قرشا فقط، مشيرا إلى أن أي تجاوز يحدث من قبل أصحاب المخابز فيما يخص السعر المحدد من قبل الوزارة، يعد مخالفة صارخة للتعليمات، لا سيما وأن تلك الأخطاء الفردية تهدد الهدف الرئيسي من منظومة الدعم التمويني، حيث تستهدف المنظومة بشكل أساسي وصول الخبز المدعم للمواطنين المستحقين دون أي زيادة جديدة أو استغلال لحاجة المواطنين.
كما شدد على أن جميع تلك الضوابط تستهدف في الأساس حماية حقوق المستهلكين الى جانب ضمان استقرار الأسعار، مع تنامي التحديات الاقتصادية التي تؤثر بشكل سلبي على تكلفة الإنتاج، مشددًا على أن وزارة التموين والتجارة الداخلية تتابع بشكل جيد تنفيذ هذه التعليمات وتعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية التي تتصدي لأي مخالفات.
وحذر عبد الجواد أصحاب المخابز من إخراج ماكينة صرف الخبز خارج المخبز، مؤكدًا أن هذه الإجراءات تعد مخالفة واضحة للقوانين المنظمة للعمل، وينتج عنها توقيع عقوبات مشددة تصل إلى حد الغرامات القانونية أو الإيقاف المؤقت، خاصة المخابز السياحية.
كما أوضح أن الشعبة تتابع التزام المخابز بتنفيذ القوانين واللوائح، داعيا أصحاب المخابز إلى الالتزام بدورهم الوطني والاجتماعي من أجل العمل على توفير رغيف الخبز للمواطنين وهي مسؤولية تقع على عاتق أصحاب المخابز والدولة والمواطنين.
أما مساعد وزير التموين لشؤون الرقابة حسام الجراحي، فقد أكد أن قطاع المخابز أحد أهم الركائز الأساسية للأمن الغذائي، حيث إن إنتاج الخبز، سواء المدعم أو حتي الحر، هو حق أصيل للمواطن في الحصول على سلعة أساسية بسعر مناسب.
وأشار إلى أن وزارة التموين والتجارة الداخلية تدرس في الفترة الأخيرة آليات مناسبة لتعويض أصحاب المخابز عن ارتفاع أسعار الطاقة، موضحًا أن تكلفة إنتاج رغيف الخبز المدعوم قد ارتفعت بنسبة ١,٨٤ جنيه للرغيف نتيجة لارتفاع أسعار الوقود الي جانب ارتفاع مدخلات التشغيل، بينما يظل سعر بيع الرغيف المدعم للمواطن ثابتًا عند ٢٠ قرشا، وهو ما تتحمله الدولة من أجل دعم استقرار منظومة الخبز.
بينما شدد مساعد الوزير على أن المخالفات الفردية التي تم رصدها في الفترة الأخيرة منها على سبيل المثال بيع رغيف الخبز المدعم بسعر أعلى من المحدد أو التلاعب في الوزن المحدد وهو ٩٠ جراما ، لا يمثل سوى نسبة محدودة من إجمالي المخابز العاملة التي تخدم قطاع كبير من المواطنين.
وكشف خلال حديثه أن المادة (٢٢ مكررًا ج) من قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية نصت على توقيع غرامة قد تصل إلى ٥ ملايين جنيه، على كل من يخالف قرارات وزارة التموين والتجارة الداخلية التي تخص آلية تسعير الخبز المدعم والحر، من أجل التصدي لأي محاولات للتلاعب في الأسعار أو حتى الإضرار بحقوق المستهلكين.
وشدد على أن الوزارة حريصة على عقد اللقاءات المستمرة مع ممثلي شعبة المخابز من أجل ضبط منظومة التسعير، وكذلك تحقيق التوازن بين استدامة عمل المخابز وحماية المواطن، وضمان استمرار منظومة الخبز في أداء دورها الحيوي والمهم.

محمد عبد الجواد:

100 ألف جنيه عقوبة أولية ضد مخالفي آليات التسعير

حسام الجراحي:

التوازن بين استدامة عمل المخابز وحماية المواطن ضرورة

غادة نعيم

شيماء وجيه الخبيرة الاقتصادية لـ« عالم المال »:

الاقتصاد المصري حقق نموا متوازنا رغم التحديات وسيستمر في التحسن خلال 2026

تعزيز دور القطاع الخاص يتطلب تسهيل التمويل وتوسيع الشراكات

ارتفاع الاستثمارات الخاصة بنسبة 73 % أبرز إنجازات 2025

رغم التحديات العالمية، تمكن الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٥ من تحقيق طفرة في معدلات النمو، مدعومًا بالإصلاحات الاقتصادية والسياسات النقدية المرنة، ما أثار تساؤلات حول مدى إمكانية استدامة هذا التطور خلال العام المقبل.

وفي حوارها مع «عالم المال»، استعرضت الدكتورة شيماء وجيه، الخبيرة الاقتصادية، أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٥، وتوقعت ملامح المرحلة المقبلة، وما ينتظر السوق والمواطن خلال ٢٠٢٦.

كيف تقيمين الأداء الاقتصادي خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بالسنوات السابقة؟

حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو جيدة رغم التحديات العالمية، مدعومًا بالإصلاحات الاقتصادية والسياسات النقدية المرنة، وهو ما أدى إلى استقرار نسبي في مؤشرات الاستثمار والتضخم مقارنة بالسنوات السابقة، مع استمرار تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسب تتراوح بين ٤ ,٤٪، و٦ ,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦.

كما سجل القطاع الخاص أداءً إيجابيًا، خصوصًا في مجالات الصناعة والخدمات والتجارة والتكنولوجيا، وأسهم بشكل ملموس في خلق فرص عمل وتعزيز صادرات مصر، إذ زادت الاستثمارات الخاصة بنحو ٧٣٪، كما تم تطوير البنية التحتية، وتعزيز الصادرات، والانتهاء من مشروعات استراتيجية في مجالات الطاقة والنقل والصناعة، بالإضافة إلى توسيع برامج دعم ريادة الأعمال وتمكين المرأة اقتصاديًا.

ما تقييمك لانعكاس الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الاستثمار والتشغيل؟

أسهمت الإصلاحات المالية والنقدية في استعادة ثقة المستثمرين، وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين بيئة الأعمال، بما انعكس إيجابًا على معدلات التشغيل. وتشمل أهم هذه المشروعات محطات الطاقة الجديدة، والطرق والكباري، ومشروع توسيع قناة السويس، وتطوير المدن الجديدة والمناطق الصناعية، ومشروعات الزراعة والري، وكلها ساهمت مباشرة في تعزيز الناتج المحلي ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

أتوقع حدوث استقرار نسبي في التضخم وسياسات نقدية مرنة

التكنولوجيا والصناعة والطاقة قاطرات النمو بالمرحلة المقبلة

ما تأثير الأوضاع الاقتصادية العالمية على معدلات النمو؟

واجه الاقتصاد تحديات من تقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية، والصراعات الجيوسياسية، وتقلبات الأسواق العالمية، إلا أن الاقتصاد المصري أظهر مرونة نسبية بفضل التنويع الاقتصادي والسياسات الاحترازية. ورغم ذلك، نجحت الدولة خلال عامين في خفض دين أجهزة الموازنة بنسبة ١٠٪، كما تراجع الدين الخارجي بنحو ٤ مليارات دولار.

وبالرغم من الضغوط العالمية، تمت السيطرة نسبيًا على التضخم، وأسعار السلع شهدت تقلبات محدودة، ما ساعد في الحفاظ على القدرة الشرائية وتعزيز استقرار النمو.

ما توقعاتك لأداء الاقتصاد المصري خلال ٢٠٢٦؟

أتوقع استمرار النمو بمعدلات متوازنة، مدعومًا بالاستثمار في البنية التحتية، والتوسع الصناعي، والقطاعات المعرفية، مع التركيز على التنمية المستدامة وريادة الأعمال.

وأرى أن أهم القطاعات المتوقع أن تقود النمو ستكون التكنولوجيا والابتكار، والصناعة التحويلية، والطاقة، والبنية التحتية، والزراعة الحديثة، والتعليم التكنولوجي، والخدمات المالية غير المصرفية.

ومن المتوقع أن يشهد العام ٢٠٢٦ استقرارًا نسبيًا للتضخم مع استمرار ضبط السياسات النقدية، وستظل أسعار الفائدة مرنة لدعم الاستثمار دون المساس بالاستقرار المالي، ما قد ينعكس في رفع الدخل الفردي، وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية، وتعزيز جودة المعيشة، وضمان قدرة المواطنين على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

ما التحديات الاقتصادية المحتملة في ٢٠٢٦ وكيف يمكن التعامل معها؟

من المرجح أن تشمل هذه التحديات تقلبات أسواق الطاقة، المخاطر العالمية، زيادة الطلب المحلي، وضغوط التمويل، ويمكن التعامل معها عبر تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز الشراكات الاستثمارية المحلية والأجنبية.

ويمكن التخفيف من حدتها عبر تعزيز مساهمة القطاع الخاص في النمو خلال ٢٠٢٦، من خلال تشجيع الشراكات في المشروعات القومية، وتسهيل التمويل، وتطوير الكوادر، وتوسيع قاعدة الابتكار وريادة الأعمال.

ما رسالتك للمستثمرين بشأن واقع الاقتصاد المصري في العام الجديد؟

الاقتصاد المصري مرن ومتنام، ويقدم فرصًا واسعة للاستثمار في القطاعات الواعدة، مع ضمان استقرار سياسي واقتصادي نسبي، وسياسات دعم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

حوار ـ مي رفاعي

مواصلا تمكين المواهب الإفريقية

البنك التجاري الدولي مصر يحتفل بتخريج الدفعة الثالثة من برنامج الائتمان المصرفي في كينيا

يواصل البنك التجاري الدولي مصر CIB - أكبر بنك قطاع خاص في مصر - مسيرته في دعم تنمية القدرات المصرفية في القارة الإفريقية، حيث شهد تخرج الدفعة الثالثة من برنامج الائتمان المصرفي لشرق إفريقيا، في خطوة تعكس التزامه بتطوير الكوادر الشابة وتعزيز تبادل الخبرات بين مصر وكينيا.

وجاء تنفيذ هذا البرنامج في إطار التعاون الاستراتيجي بين البنك التجاري الدولي مصر CIB وجمعية البنوك الكينية KBA، استنادا إلى مذكرة التفاهم التي وقعت مطلع عام ٢٠٢٥ بهدف تطوير الشباب الكيني وتمكين الجيل القادم من المتخصصين الماليين، بما يسهم في إعداد كوادر مصرفية قادرة على قيادة مستقبل القطاع المالي في إفريقيا.

وامتدت النسخة الثالثة من البرنامج على مدار ستة أشهر متواصلة تلقى خلالها المشاركون تدريبا متخصصا في المفاهيم المصرفية الأساسية، مع التركيز على الجوانب الائتمانية والتقنية، وتنمية مهارات التقييم الائتماني واتخاذ قرارات إقراض سليمة.

وقد تخرج ٢٢ شابا وشابة من كينيا بنجاح بعد اجتياز جميع مراحل التدريب، ليكونوا مؤهلين لإضافة قيمة حقيقية للسوق المصرفي بشرق إفريقيا.

وتأتي هذه المبادرة في إطار الدور المتنامي الذي يتبناه البنك التجاري الدولي مصر CIB في كينيا منذ دخوله السوق الكيني عام ٢٠٢٠، بما ينسجم مع جهود الدولة المصرية وعلى رأسها البنك المركزي المصري في تعزيز التكامل المصرفي الافريقي وتطوير الكفاءات الشابة عبر نقل الخبرات وتبادل المعرفة.

وقد اختتم البرنامج بحفل تخرج رسمي أقيم في نيروبي، بحضور ممثلي الإدارة التنفيذية من البنك التجاري الدولي مصر CIB في مصر وكينيا، إلى جانب قيادات جمعية البنوك الكينية KBA، وممثلين عن البنك المركزي الكيني والسفارة المصرية في نيروبي، في تأكيد على قوة هذا التعاون ودوره في تمهيد فرص جديدة للنمو المهني والمصرفي في إفريقيا.

لتطوير مشروع فيفث سكوير

بنك مصر يقود تحالفا مصرفيا من 10 بنوك لمنح «المراسم للتطوير العمراني» تمويلا إسلاميا مشتركا بقيمة 8.9 مليار جنيه

نجح تحالف مصرفي بقيادة بنك مصر بصفته المرتب الرئيسي الاولي، مسوق التمويل، وكيل التمويل، وكيل الضمان، وبنك الحساب في توقيع عقد تمويل مشترك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة ٣ مليارات جنيه مصري مقدم لصالح شركة المراسم الدولية للتطوير العمراني بهدف تمويل جزء من المتبقي من التكلفة الاستثمارية لمشروع فيفث سكوير ويضم التحالف كلا من ميد بنك، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، بنك البركة، البنك المصري لتنمية الصادرات، بنك التعمير والإسكان، بنك التنمية الصناعية، البنك الزراعي المصري، البنك العقاري المصري العربي، وبنك نكست وذلك بصفتهم بنوك مشاركة، وجدير بالذكر انه سبق ان قام التحالف المصرفي بإتاحة تمويل مشترك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في حدود مبلغ ٥,٩ مليار جنيه مصري لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع فيفث سكوير بالقاهرة الجديدة وبذلك يصبح اجمالي قيمة التمويل الممنوح مبلغ ٨,٩ مليار جنيه مصري.

قام بالتوقيع على عقد التمويل كلا من عمرو دمرداش بصفته رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر، والمهندس خالد محمد عوض بن لادن بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المراسم الدولية للتطوير العمراني، وايمان أبو زيد بصفتها رئيس قطاع الائتمان بميد بنك، ومحمد صبري بصفته رئيس مجموعة قطاعات الائتمان المركزي بنك الشركة المصرفية العربية الدولية، ومصطفي العروسي بصفته نائب الرئيس التنفيذي بنك البركة - مصر -، ومحمد مشالي بصفته رئيس مجموعة التمويل المصرفي وعضو مجلس الإدارة بالبنك المصري لتنمية الصادرات، وتامر نجم مساعد العضو المنتدب لائتمان المؤسسات والقروض المشتركة والخزانة ببنك التعمير والإسكان، وسمر عبد الخالق بصفتها الرئيس التنفيذي لائتمان الشركات الكبري والقروض المشتركة ببنك التنمية الصناعية، ووائل حسن بصفته رئيس مجموعة المعاملات الإسلامية بالبنك الزراعي المصري، وعاصم البنوي بصفته الرئيس التنفيذي لمجموعة الائتمان بالبنك العقاري المصري العربي، وشيرين الجزار بصفتها رئيس مجموعة تمويل الشركات وبنوك الاستثمار المؤسسات المالية ببنك نكست التجاري، وقد حضر التوقيع لفيف متميز من قيادات البنوك المشاركة في التمويل والشركة.

وأكد عمرو دمرداش - رئيس قطاع ائتمان الشركات والقروض المشتركة ببنك مصر، اعتزاز البنك بقيادته للتحالفات المصرفية التي تمول مشروعات حيوية تساهم في دعم الاقتصاد المصري، وعلى رأسها القطاع العقاري والذي يعد من أهم المحركات الفعالة في الاقتصاد المصري؛ لارتباطه بمجموعة كبيرة من المجالات والانشطة والصناعات الوسيطة، والتي يحرص البنك على تمويلها في إطار استراتيجيته لدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة لتوفير المزيد من فرص العمل وبما يدعم خطط التنمية المستدامة. كما أشاد سيادته باحترافية فرق العمل بالبنوك المشاركة، ودورهم الفعال في اتمام هذا التمويل بنجاح وكفاءة في مختلف مراحله، مؤكدا حرص البنك على تقديم حلول تمويلية متكاملة للأفراد والمطورين العقاريين.

وصرح المهندس طارق حلمى الرئيس التنفيذي لشركة المراسم الدولية للتطوير العمراني بان التعاون مع البنوك المصرية، سواء من خلال المشاركة في هذا التمويل المشترك أو غيره، يأتي ضمن تاريخ طويل يمتد منذ تأسيس الشركة عام ١٩٩٧، ويشمل جميع قطاعات الشركة الرئيسية مثل المقاولات والصناعة، وأخيرا التطوير العقاري، مما يعكس قوة العلاقات المصرفية للشركة وقدرتها على استمرار تقديم الدعم لمشروعاتها المختلفة. كما أن مشروع فيفث سكوير بالمربع الذهبي في القاهرة الجديدة يعد من أكثر المجمعات السكنية تميزا وأسرعها نموا في المنطقة، حيث يقطنه حاليا أكثر من ٢٢٦٠ أسرة يستفيدون من الخدمات الراقية المتوفرة داخل المجمع، والتي تشمل مساحات خضراء واسعة، ومنطقة ترفيهية متكاملة تضم ناديين اجتماعيين لكل من منطقتي العمارات والفيلات، ملاعب رياضية، حمامات سباحة، ملاعب أطفال، حضانة، مطاعم وFood Trucks. كما سيشهد المشروع خلال عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧، بمشيئة الله افتتاح وتشغيل مول تجاري كبير يضم أشهر الماركات العالمية والمصرية، بالإضافة إلى ٦٠٠ وحدة فندقية تدار بواسطة شركة روتانا العالمية لإدارة الفنادق، مما سيحدث نقلة نوعية في منطقة المربع الذهبي ويعزز من قيمة المشروع الاستثمارية والخدمية. وتسعى الشركة دائما إلى إرضاء عملائها من خلال تقديم منتجات عقارية فريدة ومتنوعة، تحقق للعملاء أعلى عائد على الاستثمار وتوفر أحد أفضل مستويات الحياة الراقية.

وصرحت إيمان أبو زيد، رئيس قطاع الائتمان بميد بنك يفخر ميد بنك بتجديد وتعزيز شراكته الاستراتيجية مع شركة المراسم عبر التوقيع على هذا التمويل. وبعد دعمنا للشركة منذ عام ٢٠١٩، فإن قرارنا الأخير بمضاعفة حجم مشاركتنا يعكس ثقتنا العميقة في سجل مراسم المالي القوي وإمكانات نموها الاستثنائية. إننا ننظر إلى هذا التعاون باعتباره شراكة استراتيجية طويلة الأمد، ونظل ملتزمين تماما بدعم خطط المجموعة الطموحة للتوسع مستقبلا على كافة الأصعدة، وهذا يعد استكمالا لاستراتيجية ميد بنك لتوسيع قاعدة عملائه من الشركات والبنوك بما يتماشى مع رؤية الدولة ٢٠٣٠.

وقالت الدكتورة أماني سمير، مساعد العضو المنتدب لقطاعات الائتمان المركزي والاستثمار ببنك saib، إن التمويل يأتي ضمن استراتيجية البنك التي تستهدف تنويع أدوات التمويل وتوسيع قاعدة عملائه، مشيرة إلى أن البنك يسعى من خلال هذه الخطوة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع التركيز على تمويل مختلف المشروعات التنموية الكبرى كثيفة العمالة، التي تساند خطط الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠. وفي نفس السياق، أشار محمد صبري، رئيس مجموعة قطاعات الائتمان المركزي بالبنك، إلي أن هذه الخطوة تأتي في إطار رؤية البنك لدعم المشروعات الاستراتيجية في قطاع التطوير العقاري، باعتباره أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، صرح مصطفى العروسي، نائب الرئيس التنفيذي لقطاعات ائتمان الشركات والاستثمار ببنك البركة -مصر: تأتي مشاركة بنك البركة - مصر في التمويل المشترك لمشروع فيفث سكوير في إطار تركيزنا على تمويل مشروعات عمرانية كبيرة النطاق في مواقع استراتيجية تقوم على مفهوم التطوير المتكامل وتنوع الاستخدامات بما يسهم في تعزيز استدامة القطاع العقاري ودور البنك في دعم الاقتصاد الحقيقي عبر شراكات طويلة الأجل.

علق الدكتور أحمد جلال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك المصري لتنمية الصادرات عن مشاركة البنك في التمويل الإسلامي الكبير لمشروع فيفث سكوير بالقاهرة الجديدة بأنه يدعم التزام البنك بدعم المبادرات الرائدة التي تسهم في تنمية السوق العقاري وتطوير البنية التحتية بالإضافة إلى تقديم حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات كبري الشركات والمطورين العقاريين مما يساعد علي تنمية المجتمع وخلق فرص عمل متعددة تعزز من قدرات الاقتصاد المصري.

وأعرب تامر نجم، مساعد العضو المنتدب لائتمان المؤسسات والقروض المشتركة والخزانة والاستثمار ببنك التعمير والإسكان، عن اعتزازه بمشاركة البنك في هذا التمويل، مؤكدا أن هذا التعاون يأتي في إطار استراتيجية البنك لدعم المشروعات الاستثمارية الكبرى، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التوسع العمراني وخططها للتنمية الشاملة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠. وأضاف نجم أن مشروع Fifth Square يمثل نموذجا متطورا للمجتمعات العمرانية المتكاملة بالقاهرة الجديدة، لتخطيطه المتميز وبنيته الخدمية المتكاملة بما يسهم في رفع جودة الحياة ودعم قطاعات التشييد والبناء والخدمات المرتبطة بها، ويأتي هذا التمويل انعكاسا لثقة القطاع المصرفي في المشروعات العقارية الجادة والمطورين القادرين على تنفيذ مشروعات بمعايير جودة عالية وفي مواقع استراتيجية واعدة.

وأكد وائل حسن، رئيس مجموعة المعاملات الإسلامية بالبنك الزراعي المصري، أن هذا التمويل يأتي ضمن إستراتيجية البنك للتوسع في تمويل كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، خاصة قطاع التطوير العقاري في ظل اهتمام الدولة بتنمية هذا القطاع وسعيها لزيادة حجم الاستثمارات به.

المصرف المتحد شريك نجاح في المسابقة العالمية للقرآن الكريم بنسختها الـ32

أعلن المصرف المتحد عن مشاركته في جهود تنظيم المسابقة العالمية للقرآن الكريم في نسختها الثانية والثلاثين، التي أطلقتها وزارة الأوقاف يوم السبت الماضي، من مسجد مصر الكبير بالعاصمة الجديدة؛ برعاية كريمة من الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، وبرئاسة الدكتور أسامة الأزهري وزير الأوقاف.

شارك في فاعليات المسابقة مجموعة من الوزراء هذا العام ١٥٨ متسابقا من ٧٢ دولة؛ وهما رقمان غير مسبوقين في تاريخ المسابقة؛ فيما بلغ إجمالي قيمة الجوائز المالية للمسابقة هذا العام ١٣ مليون جنيه مصري.

وفي حفل ختام المسابقة قام الدكتور اسامة الازهري بتكريم طارق فايد - الرئيس التنفيذي للمصرف المتحد وثمن علي جهود المصرف وفريق العمل بقيادته الحكيمة في دعم المسابقة العالمية والشراكة الناجحة مع وزارة الاوقاف المصري.

هذا وقد صرح الدكتور أسامة الازهري وزير الأوقاف، أن المسابقة تمثل منصة لاكتشاف المواهب المتميزة في حفظ وتلاوة القرآن الكريم وفهمه من مختلف أنحاء العالم، من أجل خدمة القرآن الكريم وتكريم حفظة كتاب الله من مختلف دول العالم، وذلك في إطار رسالة مصر السامية ودورها الريادي نحو خدمة القرآن الكريم ونشر الفكر الديني المستنير.

وتعقيبا على شراكة المصرف المتحد مع الأوقاف في المسابقة العالمية للقرآن الكريم في نسختها الثانية والثلاثين، أفاد طارق فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد - أن المصرف المتحد يولي اهتماما خاصا بالمسابقة العالمية للقرآن الكريم التي تنظمها وزارة الأوقاف سنويا برعاية كريمة من فخامة رئيس الجمهورية؛ وذلك إيمانا بالدور المهم الذي تنهض به المؤسسات الوطنية والقطاع المصرفي بالتحديد في تشجيع الوسطية وترسيخ القيم الأخلاقية، فهذا الحدث العالمي يعكس مكانة مصر الريادية ويعزز حضورها الثقافي والديني على المستوى الدولي.

وأضاف: المسابقة العالمية للقرآن الكريم تمثل فيما تنموية كبرى يهتم بنشرها المصرف المتحد ضمن أجندته التنموية، مثل: السلام والهمة والفهم المستنير للقرآن الكريم؛ وكذا تعزيز القدوة الحسنة والنماذج الحميدة للشباب العصري المتعلم والمسلح بأحدث النظريات العلمية والتكنولوجية مع الحفاظ على أصوله وفهمه المستنير للدين بما يبعث فيه الهمة للتطلع نحو المستقبل وامتلاك أدواته.

كما أكد فايد حرص المصرف المتحد المستمر على تنظيم مسابقة القرآن الكريم سنويا بين فروعه ٦٨ الموزعة على ١٩ محافظة، لكن الإدارة قررت هذا العام أن تعطي بعدا دوليا لحفظة كتاب الله من خلال الاشتراك مع وزارة الأوقاف في تنظيم المسابقة العالمية للقرآن الكريم؛ لما لذلك من أثر كبير في تبادل الخبرات بينهم والتعلم والاستمرارية في بناء الوعي الديني ونشر وتصحيح مفاهيم الدين المعتدل.

المهندس للتأمين تحقق 1.3 مليار جنيه أقساطا بنهاية سبتمبر 2025 والاستثمارات تقفز إلى 2.3 مليار

اعتمد مجلس إدارة شركة المهندس للتأمين نتائج أعمال الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، والتي أظهرت استمرار تحقيق معدلات نمو قوية في المؤشرات المالية الرئيسية، مدعومة بتحسن نتائج النشاط التأميني والتوسع الملحوظ في حجم الاستثمارات.

ونجحت الشركة في زيادة الأقساط المصدرة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، حيث لامست نحو ١,٣ مليار جنيه، بزيادة قيمتها ٢٢٩ مليون جنيه وبمعدل نمو ٢٢ ٪، بما يعكس قوة محفظة الأعمال وجودة سياسات الاكتتاب وانتقاء الأخطار.

كما حققت شركة المهندس للتأمين أداء قويا في فائض النشاط التأميني، حيث بلغ خلال الفترة المالية المنتهية في٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ نحو ٢٨٤مليون جنيه، بارتفاع تتجاوز نسبته ٦٥٪ مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠٢٤، بما يعكس جودة الاكتتاب التأميني وحسن إدارة الاستثمارات، مع تنويع محفظة العمليات المكتتبة.

من ناحية أخري قفزت محفظة استثمارات شركة المهندس للتأمين، حيث سجلت ما يزيد عن ٢,٣ مليار جنيه في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ بارتفاع يصل الي ٤٠٠ مليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢٤، بما يعكس تنويع قنوات الاستثمار للحفاظ علي حقوق حملة الوثائق والمساهمين، وهو ما ينعكس علي جودة الخدمات المقدمة والتوسعات المستقبلية.

و بلغ صافي الدخل المحقق من الاستثمارات في المهندس للتأمين نحو ٣٠٠ مليون جنيه في أول تسعة أشهر من ٢٠٢٥، بنمو تتجاوز نسبته ٤٥,٥٪ مقارنة بصافي دخل الاستثمارات المحقق في الفترة المقابلة من ٢٠٢٤.

علي صعيد متصل، سجل إجمالي حقوق المساهمين في المهندس للتأمين ما يزيد عن ١,١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٢٥، بارتفاع يلامس ١٣٨,٥ مليون جنيه مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي ٢٠٢٤، بنمو يزيد عن ١٤,٣٪، ما يساهم في تعزيز مكانة الشركة في السوق المحلية وقدرتها علي دعم خططها التوسعية مستقبليا.

وسجل صافي أرباح المهندس للتأمين بعد تطبيق المعيار المحاسبي IFRS ١٧، ما يزيد عن ١٥٢,٢ مليون جنيه في الفترة من أول يناير حتي نهاية سبتمبر ٢٠٢٥، وتأكيدا علي إلتزام المهندس للتأمين بسداد كافة التزاماتها تجاه العملاء، سددت الشركة تعويضات للعملاء تصل إلي ٥٧٨,٤ مليون جنيه في أول تسعة أشهر من ٢٠٢٥.

من جانبه أكد خالد عبد الصادق، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة المهندس للتأمين، أن نتائج أعمال الشركة المحققة في الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، تعكس قوة ومتانة نموذج العمل الذي تتبناه المهندس للتأمين، والذي يقوم على تحقيق نمو متوازن ومستدام في كل من النشاط التأميني والاستثماري.

أضاف أن هذه النتائج الإيجابية جاءت ثمرة تركيزنا المستمر على جودة الاكتتاب، والانضباط في إدارة المخاطر، إلى جانب كفاءة إدارة محفظة الاستثمارات وتنويع مصادر العائد، بما يدعم قوة المركز المالي للشركة ويعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائنا.

ونفخر بما تحقق من مؤشرات نمو قوية رغم التحديات الاقتصادية، ونتطلع خلال الفترة المقبلة إلى مواصلة تنفيذ استراتيجيتنا التوسعية، وتقديم حلول تأمينية مبتكرة، وتحقيق قيمة مضافة حقيقية ومستدامة لعملائنا ومساهمينا، بما يرسخ مكانة المهندس للتأمين كأحد الكيانات الرائدة في سوق التأمين المصري

خالد عبد الصادق

بين الحذر النقدي واستئناف التيسير..

هل يؤجل البنك المركزي خفض الفائدة إلى 2026

تبحث لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي، في اجتماعها الثامن والأخير خلال ٢٠٢٥، مصير الفائدة على الإيداع والإقراض، الذي يعقد الخميس المقبل وسط انقسام في آراء المصرفيين والمؤسسات المالية حول القرار الأنسب.

ويرى الخبراء بعدد من المؤسسات المالية أن المناخ الاقتصادي بات مهيئًا لاستئناف التيسير النقدي بخفض الفائدة، مدفوعًا بتراجع معدلات التضخم، وتحسن مؤشرات أداء مختلف القطاعات، إلى جانب المتغيرات الخارجية وعلى رأسها توجهات السياسة النقدية العالمية.

في المقابل يفضل فريق آخر من الخبراء التريث لضمان مسارٍ مستقر في ٢٠٢٦، دون صدمات تضخمية، تزامنًا مع قرب استحقاق شهادات العائد المرتفع.

ومنذ بداية ٢٠٢٥، عقدت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي ٧ اجتماعات، تنوعت قراراتها خلالها بين تثبيت الفائدة وخفضها، ليصل إجمالي الخفض لنحو ٦,٢٥٪ على مدار العام، وصولا بالعائد على الإيداع إلى ٢١٪، وعلى الإقراض إلى ٢٢٪.

في الوقت ذاته شهدت معدلات التضخم هبوطًا تدريجيًا، منذ بداية ٢٠٢٥ أيضًا، على الرغم من ارتفاعه الطفيف خلال الشهرين الماضيين، لكن هذا الارتفاع لم يمنع بقاءه في النطاق الآمن وغير المؤثر، قريبًا من المستويات المستهدفة من قبل البنك المركزي والحكومة.

«الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية»:

احتمالات التثبيت أقرب بنسبة 60 %

«نعيم للوساطة»:

تراجع التضخم يدعم الاتجاه إلى التيسير بنسبة 0.5 %

عربية أون لاين:

الخفض بين 0.5 % و1 % السيناريو الأرجح

أحمد مجدي منصور:

انخفاض الفائدة يخفف أعباء الدين العام

التثبيت يضمن مسارا آمنا في ٢٠٢٦

توقع محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية، أن تتخذ لجنة السياسة النقدية، في اجتماعها المقبل، قرارا بالإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير، معتبرا أن هذا السيناريو الأقرب للحدوث بنسبة تصل إلى ٦٠٪، مقابل ٤٠٪ فقط لتوقع الخفض بنسبة ١٪.

وأضاف أن توقع التثبيت يستند إلى قراءات التضخم الأخيرة جاءت متعارضة ففي حين انخفض معدل التضخم العام مدعوم بتراجع السلع الغذائية وهي سلع متقلبة، إلا أن معدل التضخم الأساسي باستبعاد تلك السلع شهد ارتفاع بشكل طفيف خلال الشهر الماضي، إلى جانب أننا لم نعد بعد لمستوى أغسطس المنخفض، هو نفسه ما دفع البنك المركزي للتثبيت في المرة السابقة، ولا يزال قائما اليوم.

ويرى نجلة أنه من الأفضل اختتام عام ٢٠٢٥ عند هذا المستوى من الفائدة دون تغيير، ومع دخول العام الجديد ٢٠٢٦ والمتوقع مع بدايته انخفاض معدل التضخم لدون مستوى الـ١٠٪ مدعوم بسنة الأساس، سيتسع معدل الفائدة الحقيقي مما يمنح البنك المركزي مساحة أكبر لاستكمال دورة التيسير النقدي بشكل متتالي ومدروس على مدار العام.

ومن العوامل الحاسمة التي ترجح كفة التثبيت، السيولة الضخمة المتوقعة مع قرب استحقاق الشهادات مرتفعة العائد ذات الـ ٢٧٪ مطلع العام القادم، فالحفاظ على معدل فائدة مرتفعة نسبيا ضروري لاحتواء هذه الأموال وعودتها مرة أخرى للقطاع المصرفي في منتجات أخرى ومنع اى انعكاسات تضخمية محتملة لضخها في السوق.

وأكد أن الهدف الاستراتيجي يتجاوز قرار الاجتماع القادم، قائلا: «هدفنا ضمان أن يسير عام ٢٠٢٦ في انخفاضات متتالية ومستقرة للتضخم، دون مفاجآت، لذلك، لا داعي للتعجل الآن»، مضيفا أن العائد الحقيقي الموجب المرتفع (الذي يقدره بنحو ٨,٥٪) سيبقى جذابا حتى مع خفض محتمل بـ١٪..

واختتم نجلة تصريحاته أرى أن أسباب التثبيت أقوى في هذا الاجتماع، لضمان مسار آمن ومضمون العواقب للسياسة النقدية على المدى المتوسط، وبدء رحلة الخفض المنهجية مع مطلع ٢٠٢٦.

ترجيحات لخفض الفائدة ٠,٥٪

بدورها قالت سلمى طه حسين مدير إدارة البحوث بـ نعيم للوساطة فى الأوراق المالية، إن البيانات الاقتصادية الحالية تعتبر بيئة داعمة للبنك المركزي المصري لخفض سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في اجتماعه القادم، فقد انخفض التضخم السنوي في المناطق الحضرية انخفاضا حادا إلى ١٢,٣٪ في نوفمبر، متجاوزا توقعات السوق ومواصلا بذلك اتجاه انخفاض التضخم الأخير.

وأضافت أنه على أساس شهري، انخفضت الأسعار بنسبة ٠,٢٪، ويشير هذا المزيج من انخفاض التضخم تراجع ضغوط جانب العرض واستقرار توقعات التضخم تدريجيا، مما يقلل بشكل كبير من حاجة البنك المركزي المصري إلى الإبقاء على سياسته النقدية الحالية المتشددة.

وبحسب مدير إدارة البحوث بـ«نعيم للوساطة» في الأوراق المالية، تظهر مؤشرات النشاط المحلي تحسنا واضحا، فقد سجل القطاع الخاص غير النفطي أكبر تحسن له منذ أكثر من خمس سنوات، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى ٥١,١، مقارنة بـ ٤٩,٢ في أكتوبر، كما انخفاض معدل التضخم في مؤشر مديري المشتريات يعزز إشارة انخفاض التضخم الواردة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مما يمنح البنك المركزي المصري ثقة إضافية بأن سياسة التيسير النقدي المدروسة بعناية لن تؤدي إلى دورة تضخمية جديدة.

وأشارت إلى انه على الصعيد الخارجي أصبح المناخ النقدي العالمي أكثر دعما، فقد خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة القياسي بمقدار ٢٥ نقطة أساس، ليصل النطاق إلى ٣,٥٠-٣,٧٥٪، مشيرا إلى تباطؤ نمو الوظائف، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد مخاطر التضخم، ويخفف هذا التحول الضغط على الأسواق الناشئة، بما فيها مصر، للحفاظ على فرق أسعار الفائدة الواسعة، ويحسن جاذبية عوائد الأسواق الناشئة حتى مع خفض سعر الفائدة بشكل مدروس.

كما أن سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأكثر مرونة تعزز بشكل كبير من مرونة البنك المركزي المصري، وتقلل من مخاطر تدفقات رأس المال إلى الخارج المرتبطة بخفض طفيف في سعر الفائدة.

وبالنظر إلى كل ذلك، فإن الجمع بين التضخم الأقل من المتوقع، والانكماش الشهري في فئات المواد الغذائية الرئيسية، وأول توسع في مؤشر مديري المشتريات منذ فبراير، وسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأكثر تيسيرا، يوفر مناخا اقتصاديا كليا للبنك المركزي المصري لبدء خفض سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس مع الحفاظ على استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وفقا لبحوث نعيم للوساطة في الاوراق المالية.

واتفق معها في الرأي مصطفى شفيع، رئيس قسم البحوث بشركة عربية أونلاين لتداول الأوراق المالية، متوقعا أن يواصل البنك المركزي المصري انتهاج السياسة النقدية التوسعية خلال اجتماعه الأخير لعام ٢٠٢٥، مرجحا أن يتجه القرار نحو خفض أسعار الفائدة.

قدر رئيس قسم البحوث بشركة عربية أونلاين لتداول الأوراق المالية، نسبة الخفض المتوقعة في أسعار الفائدة بما يتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠ نقطة أساس (أي ما بين ٠,٥٪ إلى ١٪)، واستند في توقعاته إلى عدة عوامل داعمة لقرار الخفض.

وتابع، لعل أبرز هذه العوامل قرار الاحتياطي الفيدرالي الأخير بخفض الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس والذي يمنح البنك المركزي المصري أريحية أكبر في اتخاذ قرار مماثل، فضلا عن تراجع التضخم حيث أن قراءات التضخم لشهر نوفمبر شهدت انخفاضا، مؤكدا أن المسار العام للتضخم يتخذ اتجاها هبوطيا خلال الفترة المقبلة.

وأشار شفيع إلى أن الأسواق قد استوعبت بالفعل الآثار التضخمية الناتجة عن تحريك أسعار الوقود، مما يعني زوال هذا التأثير كمصدر ضغط جديد، فضلا عن استقرار سعر الصرف وتوفر السيولة من العملات الأجنبية المختلفة وعلى رأسها الدولار مما يعزز من قدرة المركزي على اتخاذ قرار خفض الفائدة.

خفض عبء خدمة الدين

من جهته أبدى الدكتور أحمد مجدي منصور، الخبير المصرفي، اتفاقه مع الرأي الداعم لاتخاذ قرار بخفض الفائدة، متوقعا أن يتجه البنك المركزي المصرفي لمواصلة سياسات التيسير النقدي، وخفض سعر الفائدة على الإيداع والإقراض بمقدار ٥٠-١٠٠ نقطة أساس في الاجتماع المقبل.

وأضاف أن هناك عدد من الأسباب تفتح الباب أمام البنك المركزي لخفض الفائدة لعل أبرزها تراجع التضخم إلى ١٢,٣٪ في نوفمبر ٢٠٢٥، وتحسن سعر الصرف والتدفقات النقدية الأجنبية، فضلا عن قرار الفيدرالي الأمريكي بخفض الفائدة في ديسمبر ٢٠٢٥.

وأشار إلى أن خفض الفائدة يقلل عبء خدمة الدين العام بمقدار ٤٥,٨ مليار جنيه سنويا لكل خفض ١٪، وكذلك زيادة الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي، إلى جانب تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة.. يشار إلى أنه في وقت سابق، عدل البنك المركزي المصري توقعاته لمتوسط معدل التضخم العام إلى حوالي ١٤٪ في ٢٠٢٥، بدلا من ١٥٪ في توقعات سابقة ليقترب من مستهدفه بحلول الربع الرابع من ٢٠٢٦.

زياد الحامدي

البنك الزراعي المصري يسهم في القضاء على قوائم الانتظار في عمليات زراعة القرنية بالتعاون مع وزارة الصحة

في إطار دوره الوطني ومسئوليته المجتمعية، قام البنك الزراعي المصري، بتوقيع بروتوكول تعاون مع صندوق مواجهة الطوارئ الطبية والأمراض الوراثية والنادرة، التابع لمجلس الوزراء، ووزارة الصحة والسكان، تحت رعاية البنك المركزي المصري، بهدف القضاء على قوائم انتظار عمليات زراعة القرنية، لتمكين المرضى غير القادرين من استعادة أبصارهم، وتخفيف معاناتهم أثناء فترات الانتظار، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية، بالقضاء على قوائم الانتظار، لتخفيف المعاناة عن مرضى الحالات الحرجة والجراحات العاجلة.

وبموجب البروتوكول، يدعم البنك الزراعي المصري، تغطية تكاليف شراء القرنيات للمرضى غير القادرين، ومساعدتهم على استعادة أبصارهم، من خلال صندوق مواجهة الطوارئ الطبية، وتوفير التدخلات الجراحية الحرجة للحالات غير المشمولة بالتأمين الصحي، ما يسهم في تحسين مستوى جودة الخدمات الصحية، وتقليل الأعباء عن الأسر المصرية.

قام بتوقيع البروتوكول، ميرا يوسف، رئيس مجموعة الاتصال المؤسسي بالبنك الزراعي المصري، والدكتور إبراهيم عبد العاطي، المدير التنفيذي لصندوق مواجهة الطوارئ الطبية، بحضور محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك الزراعي المصري، وسامي عبد الصادق، نائب الرئيس التنفيذي، وغادة توفيق، وكيل محافظ البنك المركزي للمسؤولية المجتمعية، وعدد من قيادات البنك، ووزارة الصحة.

وخلال مراسم التوقيع، أكد محمد أبو السعود، أن هذا البروتوكول يمثل خطوة جديدة للتأكيد على الدور المجتمعي للبنك الزراعي المصري، في دعم قطاع الرعاية الصحية، والمساهمة في دعم المبادرات الرائدة، لتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، والمساهمة في تيسير الحصول عليها، مثمنا الدور الانساني لمبادرة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، للقضاء على قوائم الانتظار، لتخفيف معاناة المرضى غير القادرين، وإجراء العمليات الجراحية الحرجة والعاجلة بأعلى جودة، وفي أسرع وقت ممكن.

وأوضح أبو السعود، أنه بموجب بروتوكول التعاون، يساهم البنك خلال المرحلة الأولى في شراء القرنية لأكثر من ٢٥٠ حالة، من خلال هيئة الشراء الموحد بالتنسيق مع صندوق مواجهة الطوارئ الطبية، حيث يتم إجراء العمليات في المستشفيات الحكومية، والأهلية والخاصة، وذلك حرصا على توفير حياة كريمة للمواطنين، ومساعدتهم على استعادة نعمة الإبصار.

من جانبه، أكد الدكتور إبراهيم عبد العاطي، أن هذا البروتوكول يمثل تتويجا لجهود التعاون بين وزارة الصحة، والقطاع المصرفي، في دعم المبادرات الصحية، والتخفيف من معاناة المرضى، وتوفير تمويل مستدام للعمليات الجراحية، وتوسيع شريحة المرضى المستفيدين، والمساهمة في تقليل فترات الانتظار للحالات الحرجة، ومن بينها عمليات زراعة القرنية.

وأشار إلى أن التعاون مع البنك المركزي المصري، خلال الفترة الماضية أسهم في تنفيذ نحو ٧٥٠ عملية زراعة قرنية، ستكتمل لأكثر من ١٠٠٠ حالة بدعم البنك الزراعي المصري، ما يؤدي إلى تقليل فترة الانتظار، لعمليات زراعة القرنية لأقل من شهرين، بعد أن كان يصل لسنوات، وهو إنجاز كبير يحسب للجهات المساهمة في تلك المبادرة.

وقالت ميرا يوسف: نفخر بمساهمتنا في هذه المبادرة الرائدة، لتحقيق حلم مئات المرضى المحرومين من نعمة الإبصار لسنوات طويلة، ومساعدتهم في استعادة الأمل والقدرة على الحياة بصورة طبيعية، وذلك من خلال مساهمة البنك الزراعي المصري في القضاء على قوائم الانتظار لعمليات زراعة القرنية.

وأشارت إلى أهمية الدور الذي يقوم به البنك المركزي المصري انطلاقا من مسؤوليته المجتمعية، لدعم المبادرات الصحية، وتوفير رعاية صحية كريمة للفئات الأولى بالرعاية، مثمنة جهود غادة توفيق وكيل المحافظ للمسؤولية المجتمعية، في اختيار المبادرات الإنسانية التي يدعمها القطاع المصرفي، والتي تستهدف إحداث تنمية بشرية متكاملة، لبناء المواطن المصري، وتحسين جودة حياته.

..ويعلن انضمام أحمد حبلص لقيادة مجموعة الخزانة والمؤسسات المالية

أعلن البنك الزراعي المصري تعيين أحمد مصطفى حبلص، رئيسا تنفيذيا لمجموعة الخزانة والمؤسسات المالية بالبنك، في خطوة تعكس حرص البنك على دعم قطاعاته الحيوية بالكوادر والكفاءات المصرفية، تنفيذا لاستراتيجية تطوير البنك، والتي من بين أهدافها إعادة هيكلة مجموعة الخزانة، لإدارة رأس المال العامل بشكل أكثر فعالية، وزيادة ربحية قطاعات الأعمال، من خلال أدوات مختلفة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والشركات، ما يسهم في تعزيز قدرات البنك التنافسية، وزيادة حصته السوقية في القطاع المصرفي.

ويعد أحمد حبلص، أحد أبرز خبراء القطاع المصرفي في مجال الخزانة وأسواق المال، مدعوما بخبرة مصرفية تفوق ٢٧ عاما، حيث بدأ مسيرته المهنية في عام ١٩٩٨ من خلال عمله في البنك المصري المتحد، ثم بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، ثم البنك المصري التجاري، قبل أن يستحوذ عليه بنك بيريوس مصر، أعقبها انتقاله للمصرف المتحد في ٢٠٠٦، ولمدة ١٩ عاما متصلة، حيث تدرج في العديد من الوظائف والمناصب القيادية بدء من تنصيبه مديرا لإدارة الخزانة، إلى أن أصبح مساعدا للعضو المنتدب، والمشرف على قطاع الخزانة وأسواق المال بالمصرف المتحد، قبل انتقاله للعمل بالبنك الزراعي المصري، لقيادة قطاعات الخزانة والمؤسسات المالية.

بقيمة 150 مليون جنيه للبنك الأهلي المصري

الجمعية المصرية للتأمين التعاوني تضمن مخاطر عدم سداد تمويلات شراء آلات ومعدات مشروعات الصغيرة والمتوسطة

كشف مصطفى أبو العزم، العضو المنتدب للجمعية المصرية للتأمين التعاوني، عضو مجلس إتحاد شركات التأمين المصرية قيام الجمعية بتغطية مخاطر عدم سداد تمويلات التجهيزات وشراء الآلات والمعدات بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

وتأتي هذه الخطوة في إطار برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة،وتمكينها من النمو والتوسع بأمان.

وقال أبو العزم أن هذا البرنامج يستهدف تمويل التجهيزات وشراء المعدات للمشروعات الجديدة والقائمة، مع التركيز على المشروعات التي تديرها ات، والمشروعات الابتكارية في مجالات الصناعة، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، وخدمات تكنولوجيا المعلومات. كما يشمل البرنامج دعم المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي والتي تسعى لتوفيق أوضاعها وفق القانون.

وأشار أبو العزم الى أن الحد الأقصى لقروض المشروعات الصغيرة من البنك الأهلى المصرى تصل إلى ١٠ ملايين جنيه، وللمتوسطة إلى ٢٠ مليون جنيه والتى تضمنها الجمعية المصرية لتأمين التعاونى لصالح البنك وتشمل التغطية التامينية أيضا المخاطر الاضافية مثل الحريق والسطو وفقا لطبيعة النشاط ما يترتب عليها عادة.

ومن جانبه قال أيمن أبو النصر رئيس قطاع الإصدار بالجمعية المصرية للتأمين التعاونى ان توسع الجمعية مع البنك الأهلى فى هذه النوعية من المشروعات يستهدف فى المقام الأول توفير الدعم المالي والتأميني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتمكين أصحابها من تأسيس أعمالهم أو تطوير مشروعاتهم القائمة بأمان بالاضافة الى تشجيع وتمويل المشاريع التي تديرها ات، لتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد وتمكينهن من الاستقلال المالي علاوة على دعم المشروعات التي تقدم حلولا مبتكرة في مجالات الصناعة، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، وخدمات تكنولوجيا المعلومات فضلا عن المساهمة في تنمية الصناعة المحلية، خلق فرص عمل جديدة.

وأضاف أن الجمعية تستهدف توفير منتجات وخدمات محلية تعزز الاقتصاد الوطني وبالتبيعية حماية المستثمرين من المخاطر المالية مثل السطو أو الحريق، لضمان استمرارية المشروعات ونموها وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المحافظات المستهدفة.

كما أوضح رئيس قطاع الإصدار بالجمعية أن جمعيته تؤكد التزامها الكامل بدعم رواد الأعمال والمستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل وتأمل أن يساهم هذا البرنامج في تعزيز الابتكار والإنتاجية، وخلق فرص جديدة للنمو الاقتصادي المستدام في مصر.

ومن ناحيته أكد محمد كامل مدير عام الإدارة العامة لتعويضات الضمان بـــ الجمعية المصرية للتأمين التعاونى، أن العلاقة مع البنك الأهلي المصري تمتد لأكثر من ٢٥ عاما، وذلك منذ نشأة الجمعية وحرصها على الوفاء بكافة التزامات وفقا للعقود الموقعة وكذا الوثيقة المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية حيث يتضح ذلك من خلال التعويضات التى قامت الجمعية بسدادها للبنك والتى بلغت قيمتها ٢٤٥,٦ مليون جنيه بدءا من يناير ٢٠٢٥ وحتى نهاية نوفمبر الماضى وهى الاكبر حجما فى تاريخ التعامل بين الطرفين

ولفت كامل إلى أن الجمعية تتابع باستمرار أي تحديات أو مشكلات قد تنشأ عن التعاون مع البنك الأهلي، وتولي لها اهتماما بالغا من حيث سرعة الحل، وتقديم التعويضات كافة أوجه الدعم الفني والتسهيل بجانب تبسيط الإجراءات وتسهيل صرفها.

البنك التجاري الدولي يطلق برنامج تمكين المرأة في قطاع الأعمال بالتعاون مع EBRD

أعلن البنك التجاري الدولي مصر، عن إطلاق برنامج تمكين المرأة في قطاع الأعمال (WIB Empowerment Program)، الذي تم تطويره بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) وبدعم من مبادرة الاتحاد الأوروبي للشمول المالي.

ويجسد هذا التعاون التزام البنك المستمر بتوسيع فرص المشاركة الاقتصادية للمرأة وتعزيز قدرتها على النمو والمنافسة في سوق العمل، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

يقدم البرنامج مجموعة شاملة من الخدمات غير المالية المصممة لتلبية الاحتياجات المتنوعة لرائدات الأعمال في مختلف مراحل مشروعاتهن، حيث يجمع بين برامج تدريبية متخصصة ودعم استشاري عملي يهدف إلى تطوير المهارات القيادية والإدارية والمالية. ويشمل ذلك مجالات حيوية مثل التسويق الرقمي، وتطوير العلامة التجارية، وإدارة الأعمال، والثقافة المالية، والقيادة، بما يمكن المشاركات من اكتساب أدوات استراتيجية ومعرفة تطبيقية تعزز استدامة أعمالهن وتوسع من أثرهن الاقتصادي.

ويأتي هذا البرنامج كباقة حصرية لرائدات الأعمال من عميلات البنك التجاري الدولي مصر، حيث يجمع بين الحلول المالية التي تساعد على نمو الشركات.

ويقدم البنك نفسه كشريك مالي داعم لمسيرة النمو، من خلال توفير بطاقات ائتمانية، وتسهيلات تمويلية للشركات بشروط ميسرة وحلول تمويلية مبتكرة، إلى جانب خدمات متكاملة تشمل إدارة الرواتب، وحلول التأمين، وإتاحة سداد المدفوعات الحكومية عبر قنوات البنك بما يعزز قدرة رائدات الأعمال على التوسع وتحقيق أهدافهن.

كما يتيح البرنامج للمشاركات المؤهلات الحصول على دعم استشاري ممول بنسبة تصل إلى ٨٠٪ من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لتسهيل الوصول إلى الخبرات المتخصصة والاستفادة من الإرشاد المهني في مواجهة التحديات اليومية التي تواجهها الشركات التي تديرها النساء.

وقال ياسر عبد الله، نائب الرئيس التنفيذي للتجزئة والخدمات المصرفية التجارية بالبنك التجاري الدولي مصر، إن إطلاق برنامج تمكين المرأة في قطاع الأعمال، يأتي امتدادا لالتزام البنك التجاري الدولي مصر، بدعم رائدات الأعمال وتعزيز مشاركتهن الفعالة في الاقتصاد الرسمي.

وأضاف: «نحن نؤمن بأن تمكين المرأة ليس مجرد مسؤولية مجتمعية، بل هو استثمار استراتيجي في مستقبل أكثر شمولا واستدامة. ومن خلال شراكتنا مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، نواصل بناء منظومة متكاملة من الخدمات غير المالية التي تواكب تطلعات سيدات الأعمال، وتمنحهن الأدوات العملية للنمو والمنافسة بثقة».

من جانبه، أكد هاني الديب رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية التجارية بالبنك التجاري الدولي مصر (CIB) أن دعم رائدات الأعمال لا يقتصر على التمويل فقط، بل يمتد ليشمل بناء القدرات وتزويدهن بالأدوات العملية التي تساعدهن على التوسع بثقة. ويأتي برنامج تمكين المرأة في قطاع الأعمال تجسيدا لهذا التوجه، حيث لا يقتصر الدعم على التسويق الإلكتروني فحسب، بل يشمل أيضا مجالات حيوية مثل الأداره، والثقافة المالية، وتطوير الأعمال، بما يسهم في تمكين قطاع المرأة من تحقيق أهدافه المالية وغير المالية، وتعزيز دوره في بناء اقتصاد أكثر شمولا واستدامة. وأطلق البرنامج رسميا في نوفمبر ٢٠٢٥، حيث بدأت المرحلة الأولى منه بمسار متخصص يركز على استراتيجيات التسويق وبناء العلامة التجارية، تمهيدا لتنفيذ مسارات إضافية في مجالات متعددة خلال العام المقبل.

بدوره قال الدكتور يحيى الحسيني، مدير قطاع الخدمات الاستشارية، تمويل وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مصر: «نحن فخورون بالشراكة مع البنك التجاري الدولي مصر، في هذه المبادرة لتعزيز بيئة أقوى لريادة الأعمال النسائية في مصر، حيث تم تصميم البرنامج لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء بالخبرة والمهارات العملية، التي تحتاجها لتحقيق كامل إمكاناتها والقيام بدور حيوي في دفع الاقتصاد المحلي.

وفي تعليقه على إطلاق البرنامج، أوضح أن هذه الخطوة تأتي امتدادا للدور المحوري الذي يلعبه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، في دعم رائدات الأعمال وتمكينهن من تحقيق النمو والاستدامة، مؤكدة أن البنك التجاري الدولي مصر.

ويلعب البنك التجاري الدولي مصر سى اى بى (CIB) دورا فاعلا في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من خلال مبادرات مبتكرة تضع احتياجاتها في صميم استراتيجيتنا. ونحن نؤمن أن الاستثمار في تمكين المرأة ليس فقط واجبا مجتمعيا، بل هو أيضا ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. ومن خلال هذا البرنامج، نسعى إلى بناء منظومة دعم متكاملة تحفز المرأة على إطلاق طاقاتها الإبداعية، وتمنحها الأدوات العملية والمعرفة اللازمة لتوسيع أعمالها وتحقيق طموحاتها بثقة.

«قناة السويس» وبنك التنمية الصناعية يوقعان بروتوكول تعاون لإصدار بطاقات دفع إلكترونية لموظفي الهيئة

في إطار جهود هيئة قناة السويس لتطوير آليات الدفع الإلكتروني وتعزيز كفاءة إدارة المدفوعات، وقعت الهيئة بروتوكول تعاون مع بنك التنمية الصناعية (IDB) لإصدار بطاقات دفع متنوعة تشمل بطاقات الخصم المباشر والبطاقات الائتمانية باسم الهيئة لموظفيها المعنيين بسداد المدفوعات، وذلك في خطوة تهدف إلى الحد من الاعتماد على النقد وتعزيز التحول الرقمي في المعاملات المالية.

وبهذه المناسبة صرح الفريق رئيس رئيس هيئة قناة السويس قائلا: يأتي هذا التعاون ضمن استراتيجية الهيئة لتطوير منظومة العمل المالي والإداري، والاعتماد على أحدث الوسائل التكنولوجية في إدارة المدفوعات.

واضاف ربيع إن إصدار بطاقات الدفع لموظفي الهيئة سيساهم في تعزيز كفاءة الأداء وتقليل التعاملات النقدية، بما يتوافق مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمي والشمول المالي.

من جانبه، قال حسين رفاعي - الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب- بنك التنمية الصناعية (IDB) نفخر في بنك التنمية الصناعية بأن نكون شريكا استراتيجيا لهيئة قناة السويس في هذا المشروع الرائد، نلتزم بتقديم أحدث الحلول المصرفية المبتكرة والمنتجات الإلكترونية الحديثة وفق المعايير الدولية، لضمان سهولة وسرعة المعاملات المالية لموظفي الهيئة.

كما اشار رفاعى يعكس هذا البروتوكول الثقة المتبادلة بين المؤسسات الوطنية، ويؤكد دور البنك في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز الشمول المالي.

تشـهد البورصة المصرية، خـلال الفترة الأخيـرة، حالة من الزخم الاسـتثنائي، على أثر التحسن الملحوظ في مستويات السيولة، وتضاعف حجم التداولات اليومية إلى مستويات لم تشهدها السوق منذ سنوات.
وتأتي هذه النقلة النوعية في ظـل مزيج من التطورات الإيجابية، أبرزها التحسن القوي في سعر الصرف، وهدوء الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية، إلـى جانب مجموعة من القـرارات المالية والاقتصاديـة التي عززت ثقة المستثمرين المحليين والدوليين.

محمد حسن العضو المنتدب لشركة «ألفا للاستثمارات المالية»:

أرباح الشركات القيادية وراء ارتفاع مؤشر EGX30 أكثر من 20 %

تبادل السيولة بين «EGX70» و«EGX30» يعكس توازن نشاط الأفراد والمؤسسات

هـذه العوامـل مجتمعـة أسـهمت في عـودة التدفقـات الاسـتثمارية، ودفعـت مؤشـرات السـوق إلى الصعود، ليسجل المؤشر الرئيسي EGX٣٠ ارتفاعـات تجـاوزت ٢٠٪، خـلال فتـرة وجيـزة.
وتزامن هذا الأداء برز دور المستثمرين الأفراد، الذيـن ضخـوا سـيولة ضخمـة خصوصًـا في أسهم EGX٧٠، قبل أن تعود المؤسسات للظهور تدريجيًا لتعيد التوازن لحركة السوق.
وفي حوار أجرته «عالم المال» مع محمد حسن، العضو المنتدب لشـركة ألفـا للاسـتثمارات المالية، نقترب أكثـر مـن التفاصيـل المرتبطـة بحركة البورصـة والتوقعـات المسـتقبلية لسـوق المال.
وإلى التفاصيل..

كيـف يمكـن تفسـير التحسـن الملحـوظ في مسـتويات السـيولة بالبورصـة خـلال الفتـرة الأخيـرة؟ ومـا العوامـل التـي أدت إلـى تضاعـف حجـم التـداول اليومـي؟

مـا تشـهده السـوق مـن تحسـن واضـح في السـيولة، يعـود إلـى عوامـل اقتصاديـة وجيوسياسـية إيجابيـة، أبرزهـا تحسـن سـعر الصـرف واسـتقرار الأوضـاع في المنطقـة بشـكل كبيـر، كمـا أسـهمت القـرارات الماليـة الأخيـرة في دعـم البيئـة الاسـتثمارية داخـل مصـر، ممـا دفـع بمسـتويات السـيولة للارتفـاع بشـكل ملحـوظ، هـذه العوامـل مجتمعـة وفـرت منـاخًـا أكثـر جذبًـا للمسـتثمرين، ودفعـت إلـى تضاعـف أحجـام التـداول اليوميـة بصـورة واضحـة.

مؤشـرات البورصـة صعـدت أكثـر مـن ٢٠٪ مؤخـرًا فمـا أبـرز دوافـع هـذا الصعـود؟ وهـل يعكـس أداءً واقعيًـا للاقتصـاد؟

صعـود الأسـهم القياديـة، مثـل: بنـك CIB، ومجموعـة طلعـت مصطفـى، والشـرقية للدخـان وغيرهـا مـن الشـركات التـي أعلنـت نتائـج أعمـال قويـة وتوسـعات مؤثـرة، حقـق انعكاسًـا إيجابيًـا مباشـرًا على المؤشـر الرئيسـي للبورصـة، وهـذا دفعـه بالتالـي إلـى الصعـود بقـوة، لكـن بشـكل عـام، فـإن معظـم الشـركات القياديـة حققـت نمـوًا واضحًـا في أرباحهـا، وهـو مـا يمثـل دعمًـا حقيقيًـا للسـوق وليس مجـرد موجـة شـراء انتقائيـة.

مـا دلالـة تبـادل حركـة الصعـود بـين الأسـهم القياديـة والمتوسـطة؟ وهـل يشـير ذلـك إلـى دخـول فئـات جديـدة أو ارتفـاع شـهية المخاطـرة؟

الفتـرة الماضيـة شـهدت تصحيحـات عرضيـة تلاهـا انتقـال تدريجـي للسـيولة مـن مؤشـر EGX٧٠ إلـى مؤشـر EGX٣٠، مدعومًـا بنتائـج أعمـال قويـة للشـركات القياديـة كمـا قلنـا، وفي المقابـل، تسـبب التراجـع النسـبي في سـيولة الأفـراد داخـل المؤشـر السـعيني في فتـح المجـال لدخـول المؤسسـات بشـكل أكبـر، وهـذا التبـادل في السـيولة يعكـس إعـادة توجيـه مراكـز الاسـتثمار، والتـوازن بيـن نشـاط الأفـراد والمؤسسـات، وهـو مـا يوضـح أن هنـاك تطـورًا طبيعيًـا في دورة السـوق.

إلـى أي مـدى أسـهم ارتفـاع عـدد المسـتثمرين الأفـراد في تنشـيط التـداول؟ وهـل تغيـر سـلوكهم مقارنـة بالعـام الماضـي؟

علـى مـدار الفتـرة الأخيـرة شـهدنا دخـولًا مكثفًـا للمسـتثمرين الأفـراد، إضافـة إلـى دخـول رؤوس أمـوال جديـدة مـن رجـال أعمـال ضخـوا سـيولة كبيـرة في مؤشـر EGX٧٠، كمـا ظهـرت طلبـات اسـتحواذ علـى شـركات صغيـرة، وهـو مـا يعكـس ارتفـاع الاهتمـام بهـذه الشـركات، وبالتالـي لعـب الأفـراد دورًا مهمًـا في تنشـيط التـداولات، ورفـع مسـتويات السـيولة بشـكل كبيـر، خاصـة في الأسـهم التـي مـا تـزال تعتبـر منخفضـة القيمـة مقارنـة بإمكاناتهـا المسـتقبلية.

كيـف أثـر تحسـن المؤشـرات والسـيولة علـى مسـتويات الأسـعار؟ وهـل الأسـعار الحاليـة تعبـر عـن تسـعير عـادل أم أنهـا مضاربـات قصيـرة الأجـل؟

التحسـن في نتائـج الشـركات وتراجـع موجـة التصحيحـات الأخيـرة، أدى إلـى انتقـال السـيولة نحـو المؤشـر الرئيسـي، ممـا خلـق حركـة أسـعار أكثـر اسـتقرارًا، ورغـم نشـاط الأفـراد في المؤشـر السـعيني، فـإن دخـول المؤسسـات المتوقـع خـلال الفتـرة المقبلـة قـد يعطـي دعمًـا إضافيًـا للأسـعار، وبشـكل عـام فـإن مـا يحـدث هـو إعـادة تسـعير مبنيـة علـى نتائـج أعمـال حقيقيـة، مـع وجـود بعـض التحـركات السـريعة المعتـادة في الأسـواق النشـطة.

مـا مـدى ارتبـاط موجـة الصعـود الأخيـرة بارتفـاع أربـاح الشـركات المدرجـة؟ وهـل أربـاح الربـع الأخيـر تمثـل بدايـة دورة نمـو جديـدة؟

الصعـود يرتبـط بشـكل مباشـر بنمـو كبيـر في أربـاح الشـركات خـلال الفتـرة الأخيـرة، ممـا يعكـس فـرص توسـع واضحـة وبيئـة تشـغيلية قويـة، كمـا أدى تحسـين الحوكمـة وتطويـر أداء الإدارات إلـى رفـع كفـاءة اتخـاذ القـرار، وزيـادة القـدرة علـى اسـتغلال الأربـاح في توسـعات مسـتقبلية. وبالتالـي، فـإن ارتفـاع الأربـاح وتطـور الحوكمـة يمثـل مؤشـرات قويـة علـى دخـول الشـركات في دورة نمـو جديـدة.

أخيـرًا.. مـا القطاعـات المرشـحة لقيـادة موجـة الصعـود المقبلـة؟ وهـل سيسـتمر دخـول المسـتثمرين الأفـراد أم تزيـد مشـاركة المؤسسـات؟

قطـاع التكنولوجيـا يعـد المرشـح الأقـوى لقيـادة موجـة الصعـود المنتظـرة خـلال المرحلـة المقبلـة، نظـرًا للتطـور السـريع الـذي يشـهده واعتمـاد الشـركات المتزايـد علـى التقنيـات الحديثـة، ومـن المتوقـع اسـتمرار النمـو داخـل هـذا القطـاع بدعـم مـن الابتـكار وتوسّـع الشـركات في تطبيـق الحلـول الرقميـة، أمـا مـن حيـث التدفقـات، فمـن المنتظـر أن يـزداد دخـول المؤسسـات المحليـة والأجنبيـة تدريجيًـا، خاصـة مـع اسـتقرار السـوق وتعـزز رؤيـة النمـو.

حوار ـ جمال الهواري

ارتفاع مشاركة رؤوس الأموال الجديدة ينشط التداول ويزيد الطلب على الشركات الصغيرة

قطاع التكنولوجيا في صدارة موجة الصعود المنتظرة مع استمرار دخول المستثمرين الأفراد

تحسن المؤشرات والسيولة يرسخ استقرار الأسعار ويقيد المضاربات قصيرة الأجل

سيف عوني العضو المنتدب لشركة «إيليت للاستشارات المالية»:

البورصة مازالت بحاجة إلى موجة صعود تساعد على تحقيق العدالة السعرية

علـى الرغم مما شـهدته البورصة خـلال الفترة الأخيـرة من موجة نشـاط واضحة، تمثلت في ارتفاعات سـعرية تجاوزت ٢٠٪، وزيادة ملحوظة في مستويات السيولة اليومية، مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسـلوكية، فإن سـيف عوني، العضو المنتدب لشـركة إيليت للاستشـارات المالية، يحذر مـن أن هناك تحديات كبيرة تواجه محاولات الحفاظ على هذه المكاسب.

وأشـار في حـوار مـع «عالـم المـال»، إلـى أنـه رغـم هـذا التحسـن الملحـوظ فـإن السـوق مـا زالـت تتحـرك في نطـاق يعتمـد بشـكل كبيـر علـى المضاربـات، في ظـل غيـاب المحفـزات الاقتصاديـة القويـة أو الأخبـار القـادرة علـى دعـم الاتجـاه الصعـودي طويـل الأجـل.
كمـا لفـت إلـى أن السـيولة الحاليـة ليسـت موزعـة بالتسـاوي بـين القطاعـات، إذ يتركـز النشـاط في قطاعـات المـواد الأساسـية والكيماويـات والأدويـة، مقابـل ضعـف نسـبي في العقـارات والسـياحة.

كيـف تفسـر التحسـن الملحـوظ في مسـتويات السـيولة داخـل البورصـة؟ ومـا العوامـل الأساسـية التـي دفعـت إلـى تضاعـف حجـم التـداولات اليوميـة؟

تحـول المسـتثمرين إلـى سـوق المـال خاصـة مـع حمـلات الدعايـة التـي أطلقتهـا بعـض الشـركات العاملـة فيهـا، وكذلـك صناديـق الاسـتثمار، مـع انخفـاض أسـعار الفائـدة، وتراجـع الإقبـال علـى شـراء العقـارات في ظـل صعوبـة امتـلاك وحـدات عقاريـة جديـدة، كلهـا عوامـل عـززت نشـاط البورصـة، ومنحتهـا فرصـة أفضـل، لأنهـا جعلتهـا بديـلًا قويًـا لقنـوات الاسـتثمار التقليديـة.

برأيـك مـا أبـرز محـركات الصعـود الـذي نشـهده حاليًـا للبورصـة؟

بينمـا شـهدت السـوق خـلال الفتـرة الماضيـة حالـة مـن الانخفـاض الحـاد، فـإن دخـول السـيولة الجديـدة أعـان السـوق علـى التعـافي الـذي نـراه حاليًـا، وفي الوقـت نفسـه كانـت هنـاك العديـد مـن الأوراق الماليـة المتداولـة بأسـعار أقـل بكثيـر مـن قيمهـا العادلـة، وهـو يشـهد تصحيحًـا أيضًـا حاليًـا، وهـذا كلـه انعكـس علـى الأداء العـام للسـوق، إذ إنـه مـن الطبيعـي أن يصاحـب هـذا التحـول نشـاط ملحـوظ في بعـض أسـهم المضاربـات، ممـا يخلـق حركـة أكبـر داخـل السـوق، تضمنـت زيـادة الطلـب علـى الأوراق الماليـة، وهـو مـا يفسـر حالـة النشـاط التـي ظهـرت في السـوق خـلال الفتـرة الأخيـرة.

مـا تقييمـك لتأثيـر حركـة الصعـود بـين الأسـهم القياديـة والمتوسـطة علـى دخـول فئـات جديـدة مـن المسـتثمرين؟

في الفتـرة الأخيـرة بدأنـا نلاحـظ دخـول عـدد من المسـتثمرين البارزيـن سـواء مـن المسـتثمرين الملائكيـين، أو أصحـاب الملاءة الماليـة العاليـة، أمثـال سـعود أشـرف، وأعضـاء في القيـادة المتحـدة، بالإضافـة إلـى أسـماء مثـل أحمـد طـارق خليـل، ومحمـد فـاروق، وجمـال الجرحـي، ومحمـد أشـرف، واليسـامي، الـذي قـام بالاسـتحواذ علـى حصـص في شـركات كبيـرة.
وهـذه التحـركات خلقـت حالـة مـن الزخـم داخـل السـوق، خاصـة مـع الأخبـار المتداولـة حـول صفقـات واسـتثمارات تقـوم بهـا الشـركات، أمـا علـى مسـتوى المسـتثمرين الأفـراد فالنشـاط كان أكبـر في أسـهم الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة، التـي شـهدت تدفقًـا قويًـا للسـيولة خـلال الفتـرة الماضيـة.
وجـزء مـن هـذا النشـاط جـاء نتيجـة اعتمـاد بعـض المسـتثمرين علـى الشـراء بالمارجـن أو اسـتخدام أدوات الهامـش المختلفـة، ممـا ضاعـف مـن حركـة التـداول ورفـع السـيولة داخـل السـوق، وبالتزامـن مـع غيـاب الأحـداث السـلبية الكبيـرة أسـهم كل ذلـك في خلـق حالـة مـن الاسـتقرار النسـبي وزيـادة الحركـة داخـل السـوق بشـكل ملحـوظ.

إذن إلـى أي مـدى أسـهم ارتفـاع عـدد المتعامليـن الأفـراد في تنشـيط حركـة التـداولات؟ وهـل هنـاك تغيـر واضـح في سـلوك المسـتثمر الفـرد؟

السـوق تواجـه في الوقـت الحالـي تحديًـا كبيـرًا يتمثـل في غيـاب أي محفـزات جديـدة، فـلا توجـد أخبـار جوهريـة أو أحـداث مؤثـرة ينتظرهـا المتعاملـون، وهـذا يجعـل مـن الصعـب علـى المسـتثمرين العثـور علـى فـرص اسـتثمارية واضحـة، أو رؤيـة واعـدة في بعـض الأوراق الماليـة، ممـا يحـد مـن حركـة السـوق ويجعـل انتظارهـم لطاقـة دفـع جديـدة أمـرًا ضـروريً

وكيـف تـرون تأثيـر تحسـن المؤشـرات والسـيولة علـى مسـتويات الأسـعار الحاليـة؟ وهـل مـا نـراه يعـد تسـعيرا عـادلا أم مضاربـات قصيـرة المـدى؟

مسـألة الوصـول إلـى القيمـة العادلـة تخلـق تحديًـا كبيـرًا، لأنهـا تجعـل حركـة التـداول الحقيقيـة أقـل نشـاطا، ولذلـك تحتـاج السـوق إلـى موجـة صعـود جديـدة أو النقـل إلـى محـرك قـوي يعيـد تنشـيط حركـة الأسـعار، ورغـم ذلـك مـا زالـت هنـاك العديـد مـن الأسـهم التـي تدعـم فكـرة أن قيمتهـا العادلـة لـم تتحقـق بالكامـل بعـد.

يتحـدث البعـض عـن تحسـن واضـح في مؤشـر الأسـعار مقارنـة بمؤشـرات القيمـة السـوقية فكيـف تقيمـون هـذا المؤشـر ومـا يعكسـه حـول اتجاهـات السـوق؟

للأسـف، أغلـب التحـركات الحاليـة في السـوق مـا زالـت تصنـف كمضاربـات، إذ لـم تصـل كثيـر مـن الأسـهم إلـى قيمهـا العادلـة بعـد، ومـا زال مسـتوى الفائـدة في نطـاق يجعـل المسـتثمرين في حالـة انتظـار، خاصـة مـع عـدم اسـتقرار مؤشـرات التصحيحـات الأخيـرة، أدى إلـى انتقـال السـيولة نحـو المؤشـر الرئيسـي، ممـا خلـق حركـة أسـعار أكثـر اسـتقرارًا، ورغـم نشـاط الأفـراد في المؤشـر السـعيني، فـإن دخـول المؤسسـات المتوقـع خـلال الفتـرة المقبلـة قـد يعطـي دعمًـا إضافيًـا للأسـعار، وبشـكل عـام فـإن مـا يحـدث هـو إعـادة تسـعير مبنيـة علـى نتائـج أعمـال حقيقيـة، مـع وجـود بعـض التحـركات السـريعة المعتـادة في الأسـواق النشـطة.

مـا مـدى ارتبـاط موجـة الصعـود الأخيـرة بارتفـاع أربـاح الشـركات المدرجـة؟ وهـل أربـاح الربـع الأخيـر تمثـل بدايـة دورة نمـو جديـدة؟

الصعـود يرتبـط بشـكل مباشـر بنمـو كبيـر في أربـاح الشـركات خـلال الفتـرة الأخيـرة، ممـا يعكـس فـرص توسـع واضحـة وبيئـة تشـغيلية قويـة، كمـا أدى تحسـين الحوكمـة وتطويـر أداء الإدارات إلـى رفـع كفـاءة اتخـاذ القـرار، وزيـادة القـدرة علـى اسـتغلال الأربـاح في توسـعات مسـتقبلية. وبالتالـي، فـإن ارتفـاع الأربـاح وتطـور الحوكمـة يمثـل مؤشـرات قويـة علـى دخـول الشـركات في دورة نمـو جديـدة.

أخيـرًا.. مـا القطاعـات المرشـحة لقيـادة موجـة الصعـود المقبلـة؟ وهـل سيسـتمر دخـول المسـتثمرين الأفـراد أم تزيـد مشـاركة المؤسسـات؟

قطـاع التكنولوجيـا يعـد المرشـح الأقـوى لقيـادة موجـة الصعـود المنتظـرة خـلال المرحلـة المقبلـة، نظـرًا للتطـور السـريع الـذي يشـهده واعتمـاد الشـركات المتزايـد علـى التقنيـات الحديثـة، ومـن المتوقـع اسـتمرار النمـو داخـل هـذا القطـاع بدعـم مـن الابتـكار وتوسّـع الشـركات في تطبيـق الحلـول الرقميـة، أمـا مـن حيـث التدفقـات، فمـن المنتظـر أن يـزداد دخـول المؤسسـات المحليـة والأجنبيـة تدريجيًـا، خاصـة مـع اسـتقرار السـوق وتعـزز رؤيـة النمـو.

حوار ـ جمال الهواري

مؤشر الأسعار مقابل القيمة السوقية يؤكد استمرار اعتماد السوق على المضاربات

التحسن الأخير يقرب الأسهم من قيمتها الفعلية ويعزز الطلب على الأوراق المالية

هناك تحديات تواجه الحفاظ على مكاسب البورصة وتقدم المؤشرات الفنية

«إي إف چي هيرميس» تنجح في إتمام خدماتها الاستشارية لصفقة الطرح الخاص للشركة العملية للطاقة وإدراجها في بورصة الكويت

أعلنـت إي اف چـي هيرميـس، بنـك الاسـتثمار التابـع لمجموعـة إي اف چـي القابضـة والرائـد في أسـواق الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، أن قطـاع الترويـج وتغطيـة الاكتتـاب قـد نجـح في إتمـام الخدمـات الاستشـارية كمنسـق عالمـي مشـترك ومديـر الطـرح المشـترك لصفقـة الطـرح الخـاص بشـركة «الشـركة العمليـة للطاقـة» (ش.م.ك.م) وإدراج الشـركة في السـوق «الأول» ببورصـة الكويـت.
عرضـت «الشـركة العمليـة لطاقـة» نسـبة ٤٥,٩٪ مـن رأسـمالها المصـدر مـن خـلال بيـع ٢٦٠ مليـون سـهم، والتـي شـملت إصـدارًا أوليًـا لـ ٩٤,٥مليـون سـهم جديـد وبيعًـا ثانويًـا لـ ١٦٥,٥مليـون سـهم قائـم، بسـعر ٢١٢ فلسًـا كويتيًـا للسـهم الواحـد.
جمعـت الصفقـة ٥٥مليـون دينـار كويتـي (١٧٩ مليـون دولار أمريكـي)، ممـا يعنـي ضمنيًـا أن القيمـة السـوقية بعـد الطـرح بلغـت ١٢٠ مليـون دينـار كويتـي (٣٩١ مليـون دولار أمريكـي). شـهد الطـرح مشـاركة قويـة مـن المسـتثمرين المحلييـن والإقليمييـن والدولييـن، وتمـت تغطيـة دفتـر الأوامـر الإجمالـي بأكثـر مـن ٥ مـرات، ممـا جـذب طلبـات بقيمـة حوالـي ٢٧٦ مليـون دينـار كويتـي (٨٩٨ مليـون دولار أمريكـي).
كان الهـدف مـن الطـرح هـو تنويـع قاعـدة مسـاهمي «الشـركة العمليـة للطاقـة»، وتعزيـز الحوكمـة، وزيـادة الوضـوح والظهـور أمـام المجتمـع الاسـتثماري، مـع دعـم تحسـينات الميزانيـة العموميـة ومبـادرات النمـو في الكويـت والمنطقـة الأوسـع.
بـدأ تـداول أسـهم العمـل للطاقـة في السـوق الأول لبورصـة الكويـت تحـت رمـز«ALF TAQA».
وقـد تأسسـت «الشـركة العمليـة للطاقـة» عـام ٢٠١٥، وهـي الشـركة الكويتيـة الرائـدة في مجـال مقاولات حفـر آبـار النفـط، وتتخـذ مـن الكويـت مقـرا رئيسـيا لهـا، حيـث تركـز علـى خدمـات الحفـر والآبـار التـي تدعـم برامـج الإنتـاج والصيانـة في قطـاع الاستكشـاف والإنتـاج. وقـد نجحـت الشـركة، بفضـل سـجلها التشـغيلي الحافـل وأسـطولها المكـون مـن ٢٠ منصـة حفـر عاملـة في الكويـت، في تقديـم خدمـات ميدانيـة آمنـة وموثوقـة في الحقـول النفطيـة الاسـتراتيجية، وهـو مـا سـاهم في تعزيـز قـدرة المشـغلين علـى مواصلـة الإنتـاج، وتحسـين وقـت التشـغيل، وتسـليم المشـروعات في مواعيدهـا المحـددة. وتعمـل الشـركة مـن خـلال قطاعيـن أعمـال متكامليـن، وهمـا قطـاع خدمـات الحفـر، مدعومًـا بأسـطول حديـث مـن الحفـارات عاليـة الاسـتخدام؛ وقطـاع خدمـات حقـول النفـط، التـي توفـر دعمًـا شـاملًا لـدورة حيـاة الآبـار مـن خـلال مزيـج مـن القـدرات الذاتيـة ومجموعـة مـن أبـرز الشـركاء الاسـتراتيجيين الفنييـن.
وفي هـذا السـياق، أعـرب كريـم مليكـة، الرئيـس المشـارك لقطـاع الترويـج وتغطيـة الاكتتـاب في شـركة إي اف چـي هيرميـس، عـن سـعادته بالمسـاهمة في دعـم مسـيرة «الشـركة العمليـة للطاقـة» وتعزيـز جهودهـا للتوسـع في قاعـدة عملائهـا وتسـريع خطـط النمـو التـي تتبناهـا، وذلـك مـن خـلال صفقـة الطـرح الخـاص، بشـقيه الأولـي والثانـوي. وأضـاف مليكـة أن هـذه الصفقـة تعكـس تنامـي ثقـة المسـتثمرين الرئيسـيين في بورصـة الكويـت، كمـا تؤكـد علـى التـزام الجهـات التشـريعية بأفضـل معاييـر الحوكمـة والتوظيـف الرشـيد لـرأس المـال وهـو مـا يسـاهم في فتـح آفـاق جديـدة لتعظيـم القيمـة علـى المـدى الطويـل. وأكـد مليكـة علـى التـزام إي اف چـي هيرميـس بتعزيـز الشـفافية والتنظيـم الجيـد طـوال مراحـل تنفيـذ هـذه الصفقـة، لتسـهيل حصـول المسـتثمرين علـى الفـرص الواضحـة، فضـلا عـن المسـاهمة في تعزيـز القطاعـات الاسـتراتيجية في السـوق الكويتـي، ومـن بينهـا قطـاع خدمـات الطاقـة.
ومـن جانبـه قـال كريـم جـلال، مديـر تنفيـذي بقطـاع الترويـج وتغطيـة الاكتتـاب التابـع لشـركة إي اف چـي هيرميـس، تسـعى الكويـت بشـكل متزايـد إلـى تأكيـد مكانتهـا كوجهـة موثوقـة وجذابـة للإدراج في الأسـواق الماليـة، وذلـك بفضـل تحسـن السـيولة، والمشـاركة القويـة مـن المؤسسـات، وإطـار متطـور لأسـواق رأس المـال. توفـر «الشـركة العمليـة للطاقـة» فرصـة اسـتثمارية في مجـال الطاقـة للمسـتثمرين لدخـول هـذا القطـاع المتنامـي في الكويـت. وتفخـر إي اف چـي هيرميـس بدعـم هـذه الصفقـة، وتلتـزم بتقديـم حلـول منظمـة وشـفافة لأسـواق رأس المـال، تربـط بيـن الشـركات المحليـة الرائـدة ذات الجـودة العاليـة وبيـن المسـتثمرين الإقليمييـن والدولييـن.

بعد إعلان طرح 11 شركة..

الطروحات الحكومية بالبورصة.. فرصة لإنعاش السوق أم استنزاف للسيولة؟

محمد سعيد:

يجب الاعتماد على آليات تسعير احترافية

تشـهد السـوق المحليـة مرحلـة دقيقـة مـع إعـلان الحكومـة اسـتعدادها لطـرح عـدد مـن الشـركات المملوكـة للدولـة بالبورصـة، في توقيـت يتقاطـع فيـه الضغـط الناتـج عـن التزامـات برنامـج الإصـلاح الاقتصـادي، مـع مراجعـات صنـدوق النقـد الدولـي، مـع تحـولات عالميـة في أسـعار الفائـدة وحركـة رؤوس الأمـوال.
وفي هـذا السـياق، يقـول محمـد سـعيد، خبيـر أسـواق المـال، إن طـرح ١١ شـركة حكوميـة في البورصـة في ظـل مفاوضـات صنـدوق النقـد، ليـس توقيتـا مناسـبا في ظـل مـا يحملـه الظـرف الراهـن مـن تحديـات وفـرص متداخلـة، تجعـل التوقيـت غيـر مثالـي بشـكل كامـل، لكنـه ممكـن ومقبـول بشـرط حسـن التنفيـذ.
وأوضـح أن التقلبـات العالميـة وسياسـات الفائـدة الأمريكيـة تفـرض حالـة مـن الحـذر لـدى المسـتثمرين الأجانـب، مـا يرفـع تكلفـة الأمـوال ويضغـط علـى التقييمـات، إلا أن الاقتصـاد المصـري شـهد في المقابـل تحسـنا نسـبيا في بعـض المؤشـرات الكليـة، مثـل تراجـع معـدلات التضخـم، وزيـادة الاحتياطـي النقـدي، واسـتقرار سـعر الصـرف بعـد التعـويم.
وأكـد أن هـذه المعطيـات تخلـق فرصـة مشـروطة بضـرورة عـدم طـرح الشـركات دفعـة واحـدة، بـل وفـق جـدول زمنـي مـدروس يراعـي قـدرة السـوق علـى الاسـتيعاب، لتجنـب سـحب السـيولة المتاحـة والإضـرار بالأسـعار.
كمـا أشـار إلـى أن الحكـم علـى الطروحـات يعتمـد كليـا علـى الهـدف النهائـي وآليـات التنفيـذ، موضحًـا أنـه إذا اقتصـر الأمـر علـى بيـع سـريع لتوفيـر الـدولار، وسـد عجـز الموازنـة، دون تغييـر حقيقـي في إدارة الشـركات، فسـيكون ذلـك حـلا مؤقتـا يعقبـه ركـود.
وحـذر أيضًـا مـن أخطـاء تسـعير الطروحـات، ولا سـيما المبالغـة طمعًـا في حصيلـة أعلـى، مـا قـد يـؤدي إلـى فشـل الاكتتـاب، أو انهيـار السـهم فـور تداولـه، وأيضًـا التسـعير المنخفـض تحـت ضغـط الحاجـة للسـيولة، وهـو مـا سـيهدر المـال العـام ويعطـي انطباعًـا سـلبيًا عـن التفريـط في الأصـول.
وأكـد سـعيد أن التخـوف مـن البيـع بأقـل مـن القيمـة العادلـة مبـرر ومشـروع، في ظـل ضغـط الحاجـة للعملـة الصعبـة، مشـددا علـى أهميـة الاعتمـاد علـى آليـات تسـعير احترافيـة، مثـل البنـاء السـعري، والاسـتعانة بمقيّميـن ماليـين مسـتقلين ذوي سـمعة دوليـة.
كمـا دعـا إلـى اسـتخدام أكثـر مـن نمـوذج للتقييـم، مثـل التدفقـات النقديـة المخصومـة، ومضاعفـات الربحيـة، مـع الالتـزام بالشـفافية الكاملـة في نشـر البيانـات الماليـة والافتراضـات المسـتخدمة.
بـدوره قـال الدكتـور حسـام الغايـش، خبيـر أسـواق المـال، إن اسـتعداد الحكومـة لطـرح نحـو عـدد مـن الشـركات الحكوميـة يأتـي في إطـار تعظيـم الاسـتفادة مـن الأصـول العامـة، وجـذب الاسـتثمارات، وتحسـين كفـاءة الإدارة عبـر توسـيع قاعـدة الملكيـة وإفسـاح المجـال أمـام القطـاع الخـاص.
وأوضـح أن هـذه الخطـوة ترتبـط ببرنامـج الطروحـات الحكوميـة الهـادف إلـى تعزيـز الشـفافية والحوكمـة، وتحسـين قـدرة الشـركات علـى التمويـل، وتخفيـف العبـء عـن الموازنـة العامـة مـن خـلال تقليـص الدعـم الموجـه لكيانـات ضعيفـة الربحيـة.
وأشـار الغايـش إلـى أن ربـط الطروحـات ببرامـج التمويـل الدوليـة يثيـر تسـاؤلات حـول توافقهـا مـع أولويـات التنميـة الوطنيـة، واحتمـالات تغليـب الربحيـة قصيـرة الأجـل علـى البعـد الاجتماعـي ودور الدولـة التنمـوي.
كمـا حـذر مـن مخـاوف تتعلـق بتسـارع التخـارج مـن قطاعـات اسـتراتيجية، بمـا قـد يـؤدي إلـى فقـدان أدوات تدخـل مهمـة أو تمركـز الثـروة في أيـدي قلـة مـن الفاعليـن الاقتصادييـن.

جمال الهواري

حسام الغايش:

خطوة علي طريق إعادة هيكلة دور الدولة

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

السنة العشرون | الإصدار الثانى- العدد: 870

الأحد 21 ديسمبر 2025 م

الدكتور مجدي حسن نقيب الأطباء البيطريين لـ«عالم المال»:

نقص التعيينات وضعف الرقابة بالمجازر والوحدات البيطرية تهديد مباشر للأمن الغذائي

منظومة الطب البيطري تعاني اختلالات هيكلية تهدد صحة الإنسان والحيوان

طبيب واحد يخدم 70 % من صغار المربين في كل وحدة بيطرية

تواجه منظومة الطب البيطري في مصر تحديات كبيرة على صعيد التعيينات والتنظيم، ما ينعكس سلبا على قطاع الثروة الحيوانية وسلامة الغذاء، ويشير غياب الاهتمام الرسمي بالدور الحيوي للأطباء البيطريين في حماية صحة الإنسان والحيوان والبيئة إلى ضعف فعالية المنظومة، خصوصا في المجازر والوحدات البيطرية، مما يخلق مخاطر حقيقية على الأمن الغذائي والصحة العامة.

وأوضح نقيب الأطباء البيطريين، خلال حوار مع «عالم المال»، أن تطوير المنظومة البيطرية أصبح أمرا ضروريا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في منتجات الدواجن واللحوم والأسماك.

كما أكد أن ضعف الرقابة ونقص نظم ترصد الأوبئة البيطرية يجعل الصناعة عرضة للأزمات، مثل: ارتفاع معدلات النفوق وانتشار الأمراض، ما يزيد الاعتماد على الاستيراد كحل مؤقت لمواجهة نقص الإنتاج، بدلا من معالجة أسباب المشكلة الأساسية.

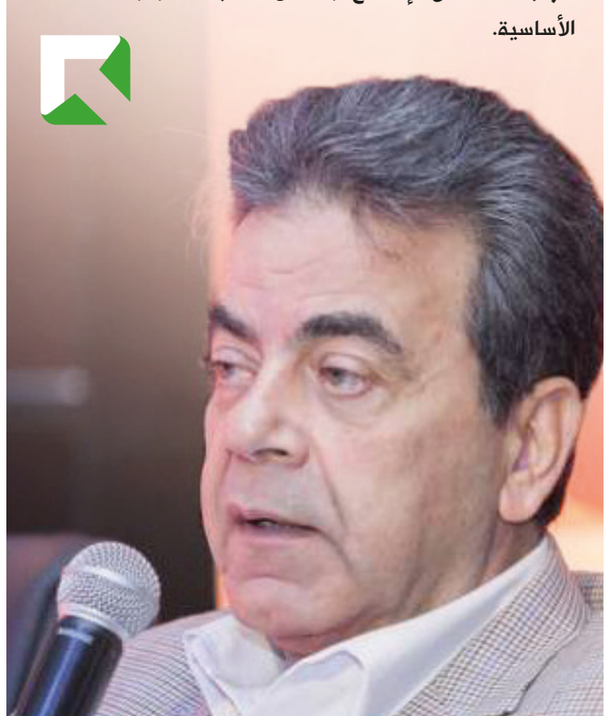

نطالب بالشفافية والحوكمة في إدارة اتحاد المهن الطبية لحماية أمواله

7 ملايين طن فجوة بمدخلات الإنتاج تجبر الدولة على استيراد

80 % من الذرة وكُسب الصويا

لدينا كوادر بيطرية عالية الكفاءة قادرة على الإسهام الفعال في تطوير حديقة الحيوان

نريد أن نتعرف على أوضاع الوحدات البيطرية المخصصة لصغار المربين؟

٧٠٪ تقريبا من منظومة الثروة الحيوانية في أيدي صغار المربين، والوحدات البيطرية المخصصة لخدمتهم تعاني من نقص شديد في الأطباء، حيث تحتوي الوحدة على طبيب واحد فقط، ولا توجد إمكانيات لتوفير الأدوية أو مستلزمات التشخيص.

وهل هناك حلول مقترحة لدعم هذه الوحدات؟

اقترحنا خصخصة الوحدات، بحيث تشغل كل وحدة ٩ أطباء كشركة صغيرة مستقلة، ولدينا ٧ آلاف وحدة في ٢٧ محافظة، والفكرة معروضة على رئيس الوزراء للدراسة منذ فترة طويلة.

وكيف تتعامل النقابة مع الشفافية والحوكمة في اتحاد المهن الطبية؟

تعرضت لهجوم عندما طالبت بتطبيق الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد المالية للاتحاد، حيث يمتلك الاتحاد رأس مال يبلغ ١٤ مليار جنيه، وعدد أعضائه نحو ٩٠٠ آلاف عضو، والمبالغ الضخمة لا يمكن إدارتها دون نظم مالية ومراجعة دقيقة، لذا طالبت بالاستعانة بمكاتب محاسبة، وتطوير الموارد البشرية، ودعم الشؤون القانونية، وشركات استثمارية لزيادة العوائد على مشاريع التأمين الطبي والمعاشات.

ما هو الهدف من هذه المطالب؟

الهدف هو حماية الاتحاد، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للأعضاء، وضمان استدامة الموارد المالية لدعم التأمين الطبي والمعاشات، حيث يحصل العضو عند خروجه للمعاش على ٢٠٠٠ جنيه فقط، وهو مبلغ غير كافٍ.

هل يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيًا دون تطوير منظومة الطب البيطري؟

الثروة الحيوانية والدواجن والأسماك تحولت اليوم إلى صناعة قائمة على أسس علمية ونظم رقابية دقيقة، ولا يمكن الوصول إلى الهدف المنشود إلا بوجود منظومة بيطرية قوية وفعالة على مستوى الدولة، فغياب هذه المنظومة يجعل صناعة الدواجن تواجه مشاكل مستمرة، خاصة مع غياب رؤية واضحة لرصد الأوبئة وتطبيق نظم الرقابة على المشاريع.

وعلى سبيل المثال، فإن تربية الكتاكيت تمر بثلاث مراحل رئيسية: التسمين، والأمهات، والجدود، ومن الضروري أن يضمن المربي وصول المنتج النهائي أي الكتكوت بمستوى صحي عال، والمشكلة هنا تكمن في أن التلاعب بالمضادات الحيويَّة في والدواجن واللحوم الحمراء، ما يؤدي إلى آثار سلبية مباشرة على صحة الإنسان، لكن إذا توفرت كتاكيت صحية للمربي، فإن الحاجة لاستخدام المضادات الحيوية ستقل بشكل كبير، ما يربط بشكل مباشر بين سلامة الغذاء، واستخدام المضادات الحيوية، وتطوير منظومة الطب البيطري.

كما أن تطوير منظومة الطب البيطري لا تحافظ فقط على صحة الحيوان، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بصحة الإنسان، وبالأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب منتجات عالية الجودة خالية من المخاطر.

لماذا فتحت الدولة باب استيراد الدواجن، وهل يشكل ذلك خطورة على الإنتاج المحلي؟ وهل له علاقة بانخفاض الأسعار؟

بشكل قاطع فإن السبب الرئيس لذلك هو عدم تنظيم صناعة الدواجن بشكل جيد، ففي فترات معينة يحدث إنتاج أكثر من الاستهلاك، ما يؤدي إلى خسائر كبيرة للمربين نتيجة تذبذب العرض والطلب، الذي يؤدي بالطبع إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد، وهذا مبدأ السوق الطبيعي.

وعندما يخسر المربي في الدورة الحالية مثلا، فإنه يتوقف عن التربية في الدورة التالية، ما يسبب نقصًا في المعروض، فترتفع الأسعار لاحقًا، لذلك يجب وضع خطة متكاملة على مدار ٣٦٥ يومًا لتوفير المنتجات بشكل منتظم، مع مراعاة المواسم الخاصة، مثل شهر رمضان، بدلا من الحلول السريعة كالاستيراد عند ارتفاع الأسعار، دون معالجة أسباب المشكلة.

كم يبلغ هامش الربح الطبيعي لمربي التسمين؟

مربي التسمين عادة يكتفي بنسبة ربح ٣ إلى ٤٪ في الدورة الواحدة، مع معدل نفوق طبيعي لا يتجاوز ٣ إلى ٥٪، لكن كلما زادت نسبة النفوق، أو ظهور الأمراض، كإنفلونزا الطيور، يتكبد المربي خسائر كبيرة.

الصناعة بدأت تتنامى منذ نهاية ٢٠٠٧، وخلال ثلاث سنوات استعادت توازنها في المعدات والإنتاجية، لكن الصدمة الكبرى كانت في ارتفاع سعر الدولار إلى ٧٠ جنيها، ما جعل طن العلف يرتفع من ٣ آلاف إلى ٤٠ ألف جنيه، وهو ما اضطر معه بعض المربين للبيع المبكر، وأدى لنقص شديد في المعروض، وارتفاع كبير في الأسعار.

ولماذا لا يجري تطوير صناعة الأعلاف محليا؟

المشكلة تكمن في محدودية الرقعة الزراعية، حيث نستهلك نحو ٩ ملايين طن ذرة سنويا، بينما الإنتاج المحلي لا يتجاوز ١,٥ إلى مليوني طن، أي أن هناك فجوة تقترب من ٧ ملايين طن، وإذا حاولنا زيادة الرقعة الزراعية، فسيكون ذلك على حساب محاصيل أخرى، لذا نضطر لاستيراد المكونات الأساسية للأعلاف، كالذرة الصفراء وكسب الصويا، التي تمثل ٨٠٪ من الأعلاف المستخدمة للدواجن.

هناك دول واجهت تحديات مشابهة لما تواجهه مصر ونجحت في التحول إلى أكبر الدول المصدرة فكيف ترى ذلك؟

نعم بالفعل، هناك دول مثل البرازيل التي كانت تواجه تحديات مشابهة في الماضي، ولكنها نجحت في أن تصبح واحدة من أكبر الدول المصدرة للثروة الحيوانية، حيث كانت تعتمد في البداية على تصدير المحاصيل، مثل الذرة والصويا، ولكن بفضل استراتيجيات علمية محكمة، وبالتعاون مع الخبراء، أصبحت اليوم من أكبر المصدرين للحوم، ولعل ما ساعد في هذا التحول هو تبني هدف واضح مبني على استراتيجية علمية، وتنظيم ورقابة دقيقة لكل مراحل المنظومة، بداية من الإنتاج وحتى التصدير.

هل يمكن لمصر أن تصبح دولة مكتفية ذاتيا في هذا المجال؟

في حالة مصر الوضع ليس صعبا، ولكنه يتطلب الإرادة لتفعيل هذه الاستراتيجيات، ولدينا كوادر من الخبراء على أعلى مستوى، فالأطباء البيطريون المصريون يشكلون ٧٠٪ من العاملين في صناعة الدواجن بالسعودية، ما يدل على أن لدينا قاعدة قوية من الكفاءات التي يمكن الاعتماد عليها.

إلا أنه لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، يجب أن يكون لدينا خطة شاملة تتضمن إصلاحات في النظام البيطري، وتفعيل دور هذه الكفاءات، كما يمكن لمصر أن تحقق الاكتفاء الذاتي، وأن تتحول إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة في مجال الثروة الحيوانية، لكن ذلك يتطلب تعاونًا من جميع الأطراف المعنية،| وتنفيذ استراتيجيات طويلة المدى.

على ذكر التعاون هل هناك تعاون بين النقابة وهيئة سلامة الغذاء؟

يوجد اتصال وتنسيق مع الدكتور طارق الهوبي، رئيس الهيئة، بهدف نقل الصورة الحقيقية للمهام المتعلقة بسلامة الغذاء، وتوضيح دور الأطباء البيطريين في هذا المجال، خاصة في ظل الهجمات التي تتعرض لها النقابة، واتهامها بالتهميش ف سلامة الغذاء.

قبل نهاية حوارنا نريد أن نتعرف على رأيكم في تطوير حديقة الحيوان؟ وهل تعتقد أن التوجه الحالي لتطويرها في يتناسب مع الطموحات المعلنة؟

الكلام حول تطوير حديقة الحيوان في مصر يبدو جذابًا، لكن التنفيذ الفعلي حتى الآن بعيد عن الطموحات المعلنة، فرغم الترويج للمشروع تعمل الحديقة جزئيًا فقط، ولم تحقق الشكل المخطط له بالكامل، والمشكلة الأساسية تتعلق بالحاجة إلى مساحات كبيرة جدا تناسب الحيوانات، ولا أعرف سر الرغبة في الاحتفاظ بالموقع الحالي لها، حيث يمكن أن نحافظ على المساحات الخضراء، ونوفر أماكن مناسبة بمساحات كبيرة للحيوانات، وفي رأيي، فإنه يمكن تحويل الموقع الحالي إلى حديقة حضارية، أو مزار سياحي، مع الحفاظ على المساحات الخضراء الجميلة، بينما يتم نقل الحيوانات إلى مكان جديد يوفر بيئات طبيعية وواسعة.

أخيرًا.. هل هناك إشراف بيطري وتعاون حقيقي فيما يتعلق بتطوير حديقة الحيوان؟

للأسف لا يوجد دور للطب البيطري، حيث تم إسناد مشروعات تطوير حديقة الحيوان إلى شركات أجنبية، وغالبًا دور الحكومة ينتهي عند هذا الحد، لكن السؤال الذي يظل قائمًا، هو هل هذه الشركة قادرة على تنفيذ الخطط الموضوعة، بما يتناسب مع احتياجات البيئة المحلية؟ ومن جهة أخرى، توجد كفاءات بيطرية مصرية عالية تمتلك الخبرات اللازمة، ويمكنها الإسهام بشكل فعال في تطوير حديقة الحيوان، بشرط توفير الإرادة والدعم المحلي.

إن إشراك الكوادر المصرية المتخصصة في الطب البيطري يمكن أن يضمن تطويرًا يتماشى مع الواقع المحلي، ويحقق أهدافا مستدامة، بدلا من الاعتماد فقط على الشركات الأجنبية.

المجازر تعمل بنسبة 25 % من احتياجاتها الفعلية.. والتعيينات متوقفة منذ 20 عاما

نقص التتبع البيطري للأوبئة يزيد الاعتماد على الاستيراد بدلا من معالجة المشكلة

تطوير المنظومة ضرورة قصوى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن واللحوم والأسماك

AlamALmalNews www.facebook.com/AlamALmalNews

وزير الاتصالات يفتتح مقر مركز مراقبة الطيف الترددي التابع للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بالجيزة

افتتح الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقر مركز مراقبة الطيف الترددي التابع للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمحافظة الجيزة، بحضور المهندس محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وذلك في إطار جهود الدولة لتعزيز كفاءة إدارة الموارد الوطنية ودعم تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات.

وتعد منظومة مراقبة الطيف الترددي إحدى الركائز الأساسية لضمان كفاءة استخدام الطيف الترددي، باعتباره موردًا وطنيًا محدودًا، حيث تسهم في إحكام الرقابة على استخدامه، والحد من التداخلات الضارة، وضمان الالتزام بالمعايير الفنية المعتمدة، بما ينعكس بشكل مباشر على تحسين جودة وكفاءة الخدمات اللاسلكية المقدمة بالسوق المصري، ودعم استدامة وتطور قطاع الاتصالات.

وخلال جولته التفقدية بالمركز، اطلع الدكتور عمرو طلعت على عرض تفصيلي قدّمه اللواء محمد سعيد، نائب رئيس الجهاز للبنية التحتية والطيف الترددي، تناول خلاله الإمكانات الفنية للمقر الجديد، ومنظومة مراقبة الطيف الترددي المطوّرة، ودورها المحوري في تطوير آليات الرقابة الفنية وتعزيز كفاءة إدارة الطيف الترددي.

كما اطلع الدكتور عمرو طلعت على عدد من المكونات الحيوية، شملت مركز التحكم الخاص بمنظومة مستشعرات مراقبة الطيف الترددي الموزعة في مختلف أنحاء الجمهورية، ومعمل القياسات المتخصصة الذي يضم مجموعة متطورة من أجهزة ومعدات قياس الطيف الترددي المعملية والميدانية، إلى جانب ورشة الدعم الفني المسؤولة عن إصلاح ورفع كفاءة الأجهزة والمعدات، فضلًا عن المحطات المتنقلة لمراقبة الطيف الترددي، والتي تمثل حلولًا مرنة وسريعة الاستجابة للتعامل مع مشكلات التداخلات اللاسلكية في مختلف المناطق.

ويأتي افتتاح هذا المقر في إطار جهود الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في تعزيز كفاءة إدارة ومراقبة الطيف الترددي، ودعم جودة واستقرار الخدمات اللاسلكية، بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المصري، ومواكبة التطور المتسارع في تقنيات الاتصالات، وتعزيز مكانة مصر باعتبارها مركزًا إقليميًا رائدًا في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المصرية للاتصالات ترعى مبادرة قمة المرأة المصرية لدعم المرأة والشباب في مجالات التكنولوجيا والعلوم والابتكار

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات «وي» عن رعايتها لمبادرة قمة المرأة المصرية ٢٠٢٥، والتي تستهدف هذا العام دعم المرأة والشباب في مجالات العمل المستقبلية المرتبطة بالعلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، والذكاء الاصطناعي، والابتكار وريادة الأعمال، حيث تسعى المبادرة إلى ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وتزويد الشباب بفرص التدريب والتوظيف وبناء شبكة علاقات مع القيادات التنفيذية والخبراء الدوليين.

وقد شهدت القمة مشاركة متميزة من كوادر المصرية للاتصالات، الذين قدموا ورش عمل تتناول موضوعات بناء مواهب مبتكرة في عصر الذكاء الاصطناعي، والإنترنت الآمن، والذكاء الاصطناعي من أجل الخير، وذلك بهدف نقل الخبرات المهنية إلى الأجيال القادمة.

تأتي هذه الرعاية في إطار استراتيجية المسئولية المجتمعية للمصرية للاتصالات، وتوجه الشركة نحو دعم مبادرات تمكين الشباب والمرأة، وتعزيز الابتكار في مجالات التكنولوجيا، ودعم ريادة الأعمال، وتنمية الاقتصاد المعرفي، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتميز التكنولوجي.

«رئيس البريد» تكرم أبناء العاملين المتفوقين دراسيا على مستوى الجمهورية

نظمت الهيئة القومية للبريد احتفالية كبرى لتكريم أبناء العاملين المتفوقين دراسيًا في مختلف مراحل التعليم بحضور أولياء أمور الطلاب وجميع القيادات التنفيذية بالهيئة وذلك في إطار حرص الهيئة على دعم التفوق العلمي وتشجيع أبناء العاملين على مواصلة التميز والنجاح

وكرمت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، بتكريم أبناء العاملين المتفوقين، مؤكدة أن الهيئة تحرص دائما على تكريم أبناء العاملين المتفوقين، بما يعكس إيمان الهيئة الراسخ بأهمية تحفيز النماذج المتميزة التي تمثل قدوة مشرفة لأقرانهم.

وأعربت داليا الباز عن فخرها بما حققه أبناء العاملين من نتائج مشرفة، مشيرًة الي أن العاملين وأسرهم هم الثروة الحقيقية للهيئة، وأن دعم الأبناء المتفوقين يمثل استثمارا حقيقيا في مستقبل الوطن، ويسهم في بناء جيل واعٍ وقادر على تحمل المسئولية والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية.

ومن جانبه أكد جاد محمد رئيس النقابة العامة للبريد أن هذا التكريم يعكس الاهتمام الحقيقي الذي توليه الهيئة بأبناء العاملين وحرصها على دعمهم وتحفيزهم على التفوق مشيرًا إلى أن النقابة العامة للبريد تولي أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي للعاملين وأسرهم وتعمل بالتنسيق المستمر مع إدارة الهيئة على تقديم مختلف أوجه الدعم بما يسهم في تلبية مطالب العاملين وتحقيق الاستقرار الوظيفي لهم.

كما تفقدت داليا الباز، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، مركز عمليات البريد المصري اللوجستي، وذلك لمتابعة سير العمل في خدمة «وصّلها» والخدمات اللوجستية المختلفة التي تقدمها الهيئة، وخلال الجولة، حرصت على مقابلة العاملين بالمركز والاستماع إلى مطالبهم ومقترحاتهم، والتعرف على التحديات التي تواجههم أثناء العمل، بما يسهم في تحسين بيئة العمل ورفع كفاءة الأداء، ورافقها خلال الجولة إسلام عبد الغني، مساعد رئيس مجلس الإدارة للخدمات اللوجستية، الذي قدم شرحًا مفصلاً حول آليات العمل وآفاق التوسع في هذه الخدمات، وخلال الجولة أشادت داليا الباز بالجهود التي يبذلها العاملون بالبريد المصري، مؤكدة أن هذه الجهود تسهم في دعم خطط تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والعملاء، وتعزز قدرة البريد المصري على المنافسة في السوقين المحلي والدولي.

مؤكدة ريادتها بـ3000 منطقة مغطاة بتكنولوجيا الجيل الخامس

ڤودافون مصر تجدد شراكتها مع محمد صلاح سفيرًا لتكنولوجيا الـG5

أعلنت ڤودافون مصر رسميًا عن تجديد شراكتها الممتدة من ٢٠١٧ مع نجم الكرة المصرية والعالمية محمد صلاح كسفير لتكنولوجيا الجيل الخامس (٥G)، في خطوة تعكس استمرار التزام الشركة بالريادة والتميز، تجمع هذه الشراكة بين الأداء الاستثنائي والرؤية المستقبلية، ويأتي ذلك بالتوازي مع تحقيق ڤودافون مصر لأوسع تغطية لتكنولوجيا الجيل الخامس (٥G)، الممتدة حاليًا من الإسكندرية إلى أسوان عبر أكثر من ٣،٠٠٠ منطقة عمرانية على مستوى الجمهورية.

فمنذ شهر يونيو الماضي، شهدت خدمات الجيل الخامس (٥G) توسعًا متسارعًا، حيث ارتفع عدد المناطق الداعمة للتكنولوجيا من نحو ٢،٠٠٠ منطقة إلى أكثر من ٣،٠٠٠ منطقة عمرانية حاليًا، تأكيدًا لالتزام الشركة بالاستثمار في تعزيز بنيتها التحتية، بما يرسّخ ريادتها في التغطية على مستوى مصر، ويجعل خدمات تكنولوجيا الجيل الخامس متاحة في كبرى المدن والمحافظات من شمال الجمهورية إلى جنوبها.

يأتي هذان الإعلانان في توقيت بالغ الأهمية، حيث تطبق ڤودافون مصر خطة تستهدف نشر خدمات تكنولوجيا الجيل الخامس (٥G) بسرعة وعلى نطاق جغرافي يشمل جميع أنحاء البلاد، تأتي جهود توسيع التغطية في إطار حرص الشركة على تحقيق هدفها المتمثل في بناء تكنولوجيا رائدة للجيل الخامس (٥G) تعكس قوة وحضور ڤودافون مصر في كل لحظة من حياة المصريين. وفي قلب هذه الرؤية المستقبلية، تستمر ڤودافون مصر في تعزيز ارتباط علامتها التجارية بأحد أهم الرموز الرياضية الوطنية، حيث يتجدد دور محمد صلاح كرمز لرؤية ڤودافون مصر لمستقبل الاتصالات عبر تكنولوجيا الجيل الخامس(٥G) من خلال شراكة طويلة الأجل قائمة على الثقة والقيم المشتركة.

قال كريم عيد، نائب الرئيس للقطاع التجاري في ڤودافون مصر "تجديد شراكتنا مع محمد صلاح يعكس قوة واحدة من أكثر الشراكات طويلة الأمد تأثيرًا في السوق المصري، ويؤكد التزام ڤودافون مصر ببناء علاقات قائمة على الثقة والاستمرارية والنجاح المشترك. محمد صلاح يواصل دوره كسفير لتكنولوجيا الجيل الخامس (٥G) لڤودافون مصر، مجسدًا قيم القيادة، والثبات، والفخر الوطني التي تمثل جوهر علامتنا في هذه المرحلة.

ويأتي هذا التجديد بالتوازي مع توسعنا السريع في نشر تكنولوجيا الجيل الخامس (٥G)، مما يتيح أوسع تغطية للجيل الخامس على مستوى الجمهورية. هذه الاستثمارات تعزز قدرتنا على تقديم تجارب رقمية سلسة وعالية الجودة، خاصة في مجال البث المباشر ومشاهدة المحتوى، مع اقتراب فعاليات كبرى مثل كأس الأمم الإفريقية، حيث تصبح السرعة والاستقرار عنصرين أساسيين في تجربة العملاء.

وأضاف عيد أن هذه الشراكة تعكس التقاء رؤية ڤودافون مصر في قيادة مستقبل الاتصالات مع نموذج عالمي للأداء والتميز، بما يساهم في تقديم تجربة رقمية أكثر قوة واتصالا للملايين المصريين.»

إي آند مصر تطلق أول حملة لإعادة تدوير الزجاجات البلاستيكية بالتعاون مع «دورها»

أعلنت شركة إي آند مصر الرائدة في خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن إطلاق حملة بيئية بالتعاون مع منصة «دورها»، لإعادة تدوير الزجاجات البلاستيكية من خلال آلات البيع العكسي الذكية (RVMs)، والتي تجمع بين حماية البيئة، والابتكار، وتحفيز العملاء بمكافآت فورية تحفزهم على المشاركة في إعادة تدوير المخلفات.

تأتي هذه المبادرة في إطار استراتيجية إي آند مصر التي تستهدف تحقيق أثر إيجابي في المجتمع، ليس فقط كمزود لحلول الاتصالات والتكنولوجيا، ولكن كشريك حقيقي في تمكين الأفراد من تبني سلوكيات أكثر استدامة في حياتهم اليومية وبما يحافظ على البيئة المحيطة من خلال منع تراكم المخلفات والتخلص منها بطريقة آمنة لإعادة استخدامها.

تعتمد الحملة على تشجيع العملاء على استخدام آلات (RVMs) الذكية التي تتيح لهم بأسلوب حياة راق مدعوم بخدمات فندقية على مدار الساعة، ورعاية ضيافية مخصّصة، وبيئة سكنية متكاملة تمزج بين الأناقة العملية وأرقى مستويات الرفاهية.

سيضم المشروع العديد من مرافق الضيافة الراقية المتكاملة، تشمل مطاعم متميّزة، ومنتجعًا صحيًا عالمي المستوى، ومركزًا متكاملاً للياقة البدنية، إلى جانب عدة حمّامات السباحة، وناد للأطفال، وقاعات متطورة للاجتماعات والفعاليات، وقد جرى تصميم هذه المرافق بعناية لتجسيد مستوى التميّز والرقي الذي تشتهر به علامة سانت ريجيس، وبما يضمن تجربة ضيافة استثنائية ترتقي بأعلى معايير الجودة والخدمة.

وخلال التوقيع على هذه الشراكة، قال ياسين منصور، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بالم هيلز، "يمثل تقديم علامة سانت ريجيس في غرب القاهرة خطوة تعكس ما تمتلكه مصر من مكانة سياحية راسخة وفرص واعدة لتعزيز حضورها على الخريطة العالمية، ومع الافتتاح الرسمي للمتحف المصري الكبير، وما يصاحبه من زخم يدعم الحركة السياحية وتطوير المقاصد الثقافية، تأتي هذه الشراكة لتواكب توجه الدولة نحو تطوير بنية سياحية متقدمة.

كما تُسهم في الارتقاء بجودة منظومة الضيافة من خلال تقديم تجارب فندقية متكاملة تعزز جاذبية المقصد السياحي المصري وتدعم استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وأضاف: "ترتكز رؤية بالم هيلز الاستراتيجية على دعم قطاع الضيافة في مصر من خلال ضخ استثمارات كبيرة وتطوير محفظة متنامية من المشروعات التي ترتقي بمستوى الخدمات الفندقية وفق أعلى المعايير، وتعمل بالم هيلز على تطوير محفظتها الفندقية بصورة مستدامة، مع التوجه لإضافة ما يصل إلى ٣٠٠٠ غرفة فندقية خلال السنوات المقبلة، بما يعكس التزام الشركة بتطوير قطاع ضيافة متكامل قادر على استيعاب النمو المتسارع في الطلب وتقديم قيمة مضافة حقيقية للسوق المصري.

وصرح حازم بدران، الرئيس التنفيذي المشارك والعضو المنتدب لشركة بالم هيلز، "إن تعزيز شراكتنا مع شركة ماريوت الدولية يعكس التزام بالم هيلز بدعم تطوير قطاع السياحة في مصر، باعتباره أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي. وإطلاق علامة عالمية بحجم سانت ريجيس في غرب القاهرة يمثل إضافة نوعية ترتقي بمستوى الضيافة الفاخرة، وتُسهم في استقطاب شرائح جديدة من السيّاح والاستثمارات الدولية، وترفع من حضور مصر على خريطة السياحة الإقليمية والدولية.

سيقام فندق "سانت ريجيس بالم هيلز، القاهرة-الجيزة" في قلب مدينة بالم هيلز أكتوبر، وتحديدًا في مشروع P/X الممتد على مساحة ٣٧٣ فدانًا، والذي يتميز بارتفاع موقعه وتمركزه بين عدة مشروعات رئيسية لبالم هيلز، بما يمنحه موقعًا محوريًا يتكامل مع البيئة العمرانية المحيطة، إلى جانب قربه من مدرسة كينغز سكول ذا كراون.

ويعد مشروع P/X وجهة حضرية متكاملة تضم مرافق تجارية وفندقية وترفيهية ورياضية وصحية، كما يضم المشروع نادي بالم هيلز الرياضي في أكتوبر ووحدات سكانية متنوعة كاملة التشطيب — تشمل الفيلات والتاون هاوس والشقق — جميعها مصممة بإطلالات مفتوحة تعزّز موقعها الاستثنائي في غرب القاهرة.

بالم هيلز توقع اتفاقية استراتيجية مع مجموعة ماريوت العالمية لتطوير فندق «سانت ريجيس، بالم هيلز– الجيزة»

أعلنت شركة بالم هيلز عن توقيع اتفاقية مع شركة ماريوت العالمية لإطلاق فندق «سانت ريجيس، بالم هيلز»، في خطوة استراتيجية تعزّز رؤية بالم هيلز في تطوير مشروعات رائدة تسهم في تعزيز البنية السياحية وترسيخ مكانة مصر على خريطة الضيافة العالمية.

ويقام هذا المشروع في مشروع P/X، إحدى أبرز المشروعات السكنية المتكاملة، والتي تقع على أعلى نقطة على الهضبة، في منطقة بالم هيلز أكتوبر، التي تعد أرقي مناطق غرب القاهرة.

يشمل الفندق ١٥٠غرفة فندقية فاخرة، ٥٠ شقة فندقية بخدمات متميزة، و١٥٠ وحدة سكنية تحمل العلامة الفندقية، جميعها مصممة وفق أعلى المعايير العالمية.

تعكس هذه الشراكة الاستراتيجية التزام شركة بالم هيلز بدعم تطوير قطاع السياحة في مصر والارتقاء بالمجتمعات العمرانية نحو معايير عالمية متكاملة، كما تؤكد الخطوة حرص بالم هيلز على استقطاب أبرز علامات الضيافة الفاخرة إلى غرب القاهرة، بما يعزّز رؤيتها لترسيخ مكانة مصر كوجهة رائدة للسياحة الراقية وجذب الاستثمارات النوعية، وتقديم تجربة معيشية متميزة ترتقي بمستوى الجودة والرفاهية.

يقع المشروع في قلب بالم هيلز أكتوبر ضمن مشروع P/X، الذي يتميّز بإطلالات بانورامية على أهرامات الجيزة وبقرب مباشر من المتحف المصري الكبير الذي افتُتح حديثًا، وعلى مسافة خطوات من ملعب بالم هيلز للجولف المكوّن من ٢٧ حفرة من تصميم شركة "نيكلوس ديزاين" — إحدى أبرز الشركات العالمية في تصميم ملاعب الجولف. ومن المخطط افتتاح الفندق في عام ٢٠٣٠، ليشكّل موقعًا استراتيجيًا يجمع بين أعلى مستويات الفخامة وترابط مباشر مع أبرز نقاط الجذب في المنطقة. وتُعزّز هذه الوجهة من مكانة غرب القاهرة كمحور سياحي رئيسي، يضمن للزوّار سهولة الوصول إلى أهم المعالم التاريخية والثقافية في مصر.

تقدّم الوحدات السكنية الحاملة للعلامة الفندقية مستوى جديدًا من الفخامة العصرية، يجمع بين الخصوصية والراحة وجودة الضيافة العالمية، وتم تصميم هذه الوحدات لتوفير تجربة معيشية متكاملة تمنح أعلى درجات السهولة والمرونة، مع وصول مباشر إلى مختلف المرافق وخدمات ترتقي إلى أرقى المعايير الدولية. ويتمتّع السكان بأسلوب حياة راق مدعوم بخدمات فندقية على مدار الساعة، ورعاية ضيافية مخصّصة، وبيئة سكنية متكاملة تمزج بين الأناقة العملية وأرقى مستويات الرفاهية.

«عايزين الثامنة».. أورنج تغيّر اسم شبكتها دعمًا للمنتخب الوطني في الأمم الأفريقية

أعلنت شركة اورنج مصر عن تغيير اسم شبكتها إلى «عايزين الثامنة»، تزامنًا مع انطلاق بطولة كأس الأمم الأفريقية، المقرر بدءها في ٢١ ديسمبر الجاري، في رسالة واضحة تعكس طموح المصريين في تحقيق اللقب القاري الثامن.

ويأتي هذا التحرك في إطار حملة موسعة أطلقتها اورنج على مستوى الجمهورية تحت شعار «نجوم الكورة اتغيروا ونجوم التيشيرت لسه عايزين النجمة الثامنة»،

حيث وصل التفاعل الجماهيري إلى ذروته مع ملاحظة جميع العملاء تغيير اسم شبكة اورنج على هواتفهم، بما يجسد حالة التلاحم بين العلامة التجارية والجمهور المصري في دعم المنتخب الوطني.

وتجمع الحملة سبعة من أبرز نجوم الجيل الذهبي لكرة القدم المصرية، وهم عصام الحضري، وائل جمعة، أحمد حسام ميدو، محمد بركات، سيد معوض، حسام غالي، ومحمد زيدان، في تأكيد على الربط بين أمجاد الماضي والطموحات الحالية للمنتخب الوطني في مشواره القاري.

وحصريًا عبر تطبيق My Orange، تتيح اورنج لعملائها المشاركة في تحد رقمي تفاعلي يقوم على تجميع نجوم الجيلّ الذهبي، مع فرصة الفوز بمجموعة مميزة من الجوائز، تشمل الذهب، أجهزة بلايستيشن، تيشيرتات المنتخب الوطني الموقعة، وغيرها من الهدايا القيّمة، تأكيدًا على التزام الشركة بتقديم تجارب مبتكرة ومكافآت حقيقية لعملائها.

وتأتي هذه الحملة في سياق الشراكة طويلة الأمد بين «كاف» وشركة اورنج، والتي تم تجديدها مؤخرًا، لتواصل اورنج دورها كراع حصري للاتصالات لـ«كاف» منذ عام ٢٠٠٨؛ وتشمل الشراكة البطولات الأبرز، وفي مقدمتها كأس أمم إفريقيا، إلى جانب بطولات السيدات، بما يعكس التزامًا مشتركًا بتطوير كرة القدم الإفريقية وتعزيز قيم المساواة والاندماج.

بمشاركة 128 لاعبًا من نخبة نجوم العالم.. بالم هيلز تستضيف بطولة العالم للإسكواش PSA لموسم 2025–2026

تستعد شركة بالم هيلز لاستضافة بطولة العالم للإسكواش التابعة لرابطة اللاعبين المحترفين PSA لموسم ٢٠٢٥-٢٠٢٦، والتي تعود من جديد إلى محافظة الجيزة خلال الفترة من ٨ إلى ١٦ مايو ٢٠٢٦، بمشاركة ١٢٨ لاعبًا ولاعبة من نخبة نجوم الإسكواش على مستوى العالم، يتنافسون على أعرق وأهم ألقاب اللعبة.

وكان نادي بالم هيلز الرياضي قد استضاف جانبًا من منافسات بطولة العالم لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤، والتي شهدت تتويج المصرية نوران جوهر، المصنفة الثانية عالميًا آنذاك، إلى جانب اللاعب البيروفي ديجو إلياس، بلقبي البطولة خلال ذلك الموسم.

وفي هذا السياق، قال أليكس جوف، الرئيس التنفيذي لرابطة محترفي الإسكواش (PSA): «نحن متحمسون للعودة إلى مصر، التي تستضيف أكبر بطولة في عالم الإسكواش، ويُعد نادي بالم هيلز الرياضي، بموقعه المميز، المكان الأنسب لما تحمله بطولة العالم من منافسات قوية، خاصة أن التتويج بلقب بطل العالم يمثل أعلى شرف في رياضة الإسكواش الاحترافية. وأتطلع لمتابعة الصراعات القوية على الألقاب، كما أتقدم بالشكر لفريق عمل نادي بالم هيلز الرياضي على دعمهم، ونتطلع إلى العمل عن كثب معهم خلال الأشهر المقبلة لتقديم بطولة استثنائية بكل المقاييس».

ومن جانبه، قال طارق عطية، رئيس شركة بالم سبورتس: «نفخر باستضافة بطولة العالم للإسكواش التابعة لرابطة اللاعبين المحترفين PSA مرة أخرى داخل نادي بالم هيلز الرياضي، بما يعزز مكانة مصر كمركز عالمي لرياضة الإسكواش واستضافة الفعاليات الرياضية الدولية. كما أن استضافة نخبة لاعبي العالم على أرض الجيزة تعكس قوة منشآتنا والتزامنا بتنظيم بطولات تُقام وفق أعلى المعايير الدولية، ونتطلع إلى تقديم بطولة على مستوى عالمي تحتفي بتميز هذه الرياضة، وتوفر تجربة استثنائية للاعبين والجماهير على حد سواء في مايو ٢٠٢٦، وذلك بالتعاون مع PSA وشركة iEvents».

ومن المقرر أن تغيب نوران جوهر عن المنافسة على اللقب هذا العام، عقب إعلان حملها، في الوقت الذي يعود فيه البيروفي ديجو إلياس للمشاركة مجددًا، سعيًا لانتزاع اللقب من المصنف الأول عالميًا مصطفى عسل، بطل النسخة الأخيرة التي أقيمت في مدينة شيكاغو الأمريكية. وعلى صعيد السيدات، تتطلع البطلة المدافعة عن اللقب نور الشربيني إلى حصد لقبها العالمي التاسع، في إنجاز تاريخي غير مسبوق يمنحها الصدارة منفردة كأكثر اللاعبات تتويجًا في تاريخ البطولة، متقدمة على الأسطورة الماليزية نيكول ديفيد.

تقام بطولة العالم للإسكواش التابعة لرابطة اللاعبين المحترفين PSA لموسم ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بتنظيم شركة iEvents، وبالشراكة مع نادي بالم هيلز الرياضي، بإجمالي جوائز مالية تصل إلى ١,٢٥ مليون دولار أمريكي. وتسبق البطولة خمس بطولات تصفيات إقليمية تُقام في كل من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية خلال المراحل الأولى من عام ٢٠٢٦، على أن ينضم اللاعبون المتأهلون منها إلى نخبة المصنفين عالميًا ضمن الجدول الرئيسي للبطولة.

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews